Distribution: Restricted EB 2005/85/R.14 3 August 2005
Original: English البند 12 (ج) من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الخامسة والثمانون

روما، 6 – 8 سبتمبر/أيلول 2005

البوسنة والهرسك

وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية

جدول المحتويات

معادلات العملة ii

الموازين والمقاييس ii

خريطة القطر – مواقع العمليات التي يمولها الصندوق iii

استعراض الحافظة iv

موجز تنفيذي v

أولا – المقدمة 1

ثانيا – الظروف الاقتصادية والقطاعية والفقر الريفي 2

ألف – الخلفية الاقتصادية للقطر 2

باء – القطاع الزراعي 3

جيم – الفقر الريفي 5

دال – معوقات وفرص الحد من الفقر الريفي 7

هاء – الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي 9

ثالثا – الدروس المستفادة من تجارب الصندوق في القطر 11

رابعا – الإطار الاستراتيجي للصندوق 13

ألف – المهمة الاستراتيجية المخصوصة للصندوق والاتجاهات المقترحة 13

باء – الفرص الرئيسية للابتكار وتدخلات المشروع 15

جيم – النطاق وإمكانات الشراكة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص 16

دال – فرص إقامة الروابط مع المؤسسات والجهات المانحة الأخرى 17

هاء – مجالات حوار السياسات 19

واو – مجالات العمل لتحسين إدارة الحافظة 20

زاي – إطار الاقتراض المؤقت وبرنامج العمل الجاري 20

الذيول

الذيل الأول: البيانات القطرية 1

الذيل الثاني: الإطار المنطقي 2

الذيل الثالث: تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر 4

الذيل الرابع: اتجاهات الصندوق المؤسسية وعلاقتها بالبرنامج القطري المقترح 7

الذيل الخامس: أنشطة الشركاء الآخرين في التنمية – الجارية والمزمعة 8

معادلات العملة

وحدة العملة	=	مارك قابل للتحويل
1.00 دولار أمريكي	=	1.55 مارك
1.00 مارك	=	0.65 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلو غرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلو غرام	=	1 طن متري
1 كيلو متر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

حكومة البوسنة والهرسك
السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة القطر – مواقع العمليات التي يمولها الصندوق

Map No. 3729 Rev. 3 UNITED NATIONS
February 2003

Department of Public Information
Cartographic Section

إن التصميمات المستخدمة وطرق عرض الحدود في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

استعراض الحافظة

الإقليم: الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

البلد: البوسنة والهرسك

اسم المشروع	المؤسسة التي تعود إليها المبادرة	المؤسسة المتعاونة	شروط الإقراض	موافقة المجلس	بدء سريان القرض	تاريخ الإقفال الحالي	مختصر تعريف القرض/المنحة	العملة المحددة	مبلغ القرض/المنحة المصادق عليه (وحدة حقوق السحب الخاصة)	الصرف (كنسبة مئوية من المبلغ المعتمد)
مشروع إعمار المزارع – أنشطة إعادة تكوين القطعان	البنك الدولي: المؤسسة الدولية للتنمية	البنك الدولي: المؤسسة الدولية للتنمية	منحة	96/04/17	96/05/16	97/12/31	G - I - 316 - BA	حقوق سحب خاصة	700 000	100
مشروع إعمار المزارع – أنشطة إعادة تكوين القطعان	البنك الدولي: المؤسسة الدولية للتنمية	البنك الدولي: المؤسسة الدولية للتنمية	تيسيرية للغاية	96/04/17	96/05/16	97/12/31	L - I - 408 - BA	حقوق سحب خاصة	4 350 000	100
مشروع تعمير المزارع الصغيرة وتطويرها	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	منحة	97/04/30	98/02/26	01/09/30	G - I - 27 - BA	دولار أمريكي	100 000	100
مشروع تعمير المزارع الصغيرة وتطويرها	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	منحة	97/04/30	98/02/26	01/09/30	G - I - 576 - BA	دولار أمريكي	35 000	100
مشروع تعمير المزارع الصغيرة وتطويرها	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	97/04/30	98/02/26	01/09/30	L - I - 449 - BA	حقوق سحب خاصة	10 100 000	100
مشروع تنمية الإنتاج الحيواني والتمويل الريفي	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	منحة	01/04/26	02/05/17	08/12/31	G - I - 119 - BA	دولار أمريكي	90 000	100
مشروع تنمية الإنتاج الحيواني والتمويل الريفي	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	01/04/26	02/05/17	08/12/31	L - I - 562 - BA	حقوق سحب خاصة	9 550 000	33

موجز تنفيذي

1 - المقصود من وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية هذه أن تحدد النهج الاستراتيجي الذي سيسير عليه الصندوق على امتداد ثلاث سنوات في البوسنة والهرسك في ضوء: (i) إطار العمل المقترح من جانب الحكومة في استراتيجياتها الأخيرة المتوسطة الأجل للتنمية الاقتصادية والحد من الفقر؛ (ii) التوجهات الاستراتيجية الرئيسية للإطار الاستراتيجي للصندوق (2002–2006) والمجالات ذات الأولوية لاستراتيجيته شبه الإقليمية في دول أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثا؛ (iii) الدروس المستفادة من عمليات وخبرات الصندوق وغيره من الجهات المانحة في البوسنة والهرسك وفي الإقليم ككل؛ (iv) ضرورة تنسيق الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة ضمن الإطار العام لوثيقة استراتيجية الحد من الفقر.

2 - وتأتي صياغة وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية من الحوار الوثيق مع المستفيدين المتوقعين، ومع الحكومة والمجتمع المعني بالتنمية، بما في ذلك حلقة العمل الخاصة بوثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية التي عقدت في سارايفو يوم 4 مارس/آذار 2004. وقد أسفر الاستعراض الداخلي عن إدخال تعديلات تعكس توجه نموذج التشغيل الجديد في الصندوق، الذي يؤكد النهج البرنامجي للعمليات القطرية.

3 - تقع دولة البوسنة والهرسك داخل حدود مقاطعتي البوسنة والهرسك السابقتين ضمن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية سابقاً، وهي تضم كيانين، هما: اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا، بالإضافة إلى منطقة تتمتع بالحكم الذاتي هي منطقة بركو التي تخضع لسيادة الحكومة المركزية للدولة. والحكومة هي المسؤولة عن المحكمة الدستورية، وحقوق الإنسان، والتكامل الأوروبي، والشؤون الخارجية، والتجارة الخارجية، ومرافق الاتصالات الدولية، ومراقبة حركة الطيران، وتنظيم حركة النقل بين الكيانين والمنطقة المتمتعة بالحكم الذاتي، بينما يمارس كل كيان من الكيانين جميع المهام والسلطات الحكومية غير الموكلة صراحة لمؤسسات حكومة الدولة. وفي السنوات الأخيرة، أنشئت وزارات العدل والأمن والدفاع على مستوى الدولة، وأصبحت رئاسة الدولة هي المسؤولة عن الإدارة المركزية للقوات المسلحة في عام 2003. ومازال المسرح السياسي في البوسنة والهرسك متقلبا، وإن كان الاحتمال ضئيلا في حدوث اضطرابات خطيرة، بسبب وجود مكتب للممثل السامي لقوة الاستقرار التابعة للمجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي.

4 - كان اقتصاد البوسنة والهرسك متنوعاً بدرجة ما قبل الحرب، مع وجود قطاع صناعي كبير. وقد أسفر انهيار يوغوسلافيا والحرب التي تلته عن انهيار اقتصادي خطير وإغلاق العديد من الطاقات الصناعية ومؤسسات الخدمات وفقدان الملايين من فرص العمل. وبعد أن حل السلام في عام 1995، قام المجتمع الدولي للمانحين بتمويل الأنشطة الرئيسية لإعادة التعمير. ومنذ الحرب، نما القطاع الخاص بصورة كبيرة وأقيم عدد كبير من المشروعات الفردية الصغيرة. وتم تحرير الأسعار والتجارة الداخلية والخارجية، كما تم تخصيص الكثير من الشركات الحكومية. وطبقا لبيانات البنك الدولي لعام 2003، فإن عدد سكان البوسنة والهرسك 4.1 مليون نسمة (50.4% إناث و49.6% ذكور)، ويصل نصيب الفرد من الدخل الإجمالي إلى 540 1 دولاراً أمريكياً، أي نحو 50% من دخل الفرد في عام 1990،

ونسبة التعليم بين الكبار 95%، والعمر المرتقب عند الميلاد 74 سنة، ونسبة سكان الحضر 44%، ونسبة الخدمات، والصناعة، والزراعة في الدخل المحلي الإجمالي هي 52.9%، و31.9%، و14.9% على التوالي.

5 - وبعيد الحرب مباشرة، ارتفع نصيب الزراعة في الدخل المحلي الإجمالي من 10% إلى 22% تقريبا، حيث يعمل فيها 21% من السكان، أما اليوم، فإن الزراعة تساهم بنسبة 15% في الدخل المحلي الإجمالي. وجمهورية البوسنة والهرسك فقيرة نسبيا في مواردها الزراعية، حيث لا يتعدى نصيب الفرد من الأرض الصالحة للزراعة 0.17 هكتار، مع صعوبة ريها وانتشار الألغام الأرضية فيها. وأغلب مساحتها جبلية، مع وجود أراض ضحلة ومساحات متفرقة من المراعي المسطحة التي تضم 000 570 مزرعة من مزارع التربية الحيوانية التي يملكها صغار الحائزين من القطاع الخاص. وأغلب هذه المزارع به بقرة حلوب أو بقرتان من السلالات المحلية ضعيفة الإنتاج. وكانت هناك محاولات بعد الحرب لإعادة تكوين القطعان. وينتج القطاع الزراعي القمح والذرة وفول الصويا والتبغ والخضر والفاكهة، فضلا عن الألبان واللحوم. ويمثل الإنتاج الحيواني ما يقرب من 60% من الناتج المحلي الإجمالي للزراعة. ومازالت البلاد تستورد أكثر من 65% من احتياجاتها الغذائية. ومع ذلك، فإن الزراعة والأنشطة المرتبطة بها تستطيع أن تلعب دورا هاماً في إنعاش الاقتصاد الريفي وفي الحد من الفقر الريفي.

6 - ونتيجة للحرب، أصبح البلد من أشد البلدان التي ينتشر فيها الفقر طولا وعرضا في أوروبا، حيث تصل شريحة المواطنين ذوي الدخل المنخفض والذين يعانون نقص خطير في جميع مناحي حياتهم تقريبا 20% وتعترف وثيقة الحكومة لاستراتيجية الحد من الفقر بالنمو الاقتصادي القوي كرد أساسي على انتشار الفقر. وسوف يتسارع النمو الريفي عن طريق النشاط التجاري، وخاصة في الألبان واللحوم والسلع التي يمكن إضافة قيمة إليها، وزيادة الدخل الزراعي، وخلق فرص عمل في المزارع وفي الخدمات المعاونة للزراعة، ومشروعات التجهيز، والمشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة. وتميل العلاقة بين الإنتاج الحيواني وخيرات الموارد الطبيعية لمصلحة قطاع الثروة الحيوانية، لاسيما إنتاج الألبان واللحوم.

7 - ويرجع نشاط الصندوق في البوسنة والهرسك إلى عام 1996، وهو نشاط يضم ثلاث عمليات، أغلقت اثنتان منها والثالثة مازالت مستمرة. وتشير الدروس التي استفادها الصندوق من هذا البلد، إلى أنه: (i) إذا كانت الجهود التي تبذل لزيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية ضرورية فإنها ليست كافية للحد من الفقر الريفي، إلا إذا كانت هناك أسواق يستطيع المزارعون الوصول إليها للتخلص من فائض إنتاجهم بأسعار مغرية؛ (ii) إن الائتمان مطلوب لتمويل الاستثمار في الزراعة وإضافة قيمة إلى الإنتاج. وقد عكس أول تدخلين، وهما مشروع إعمار المزارع (BA–449) ومشروع تعمير المزارع الصغيرة وتطويرها (BA–449) مدى الحاجة إلى مساعدة طوارئ، حيث كانا لفترات قصيرة مركزا على توزيع الحيوانات على المزارعين الفقراء. وقد أعطى هذان المشروعان فرصة للسكان الفقراء لكي يحصلوا على طعام كما أعادا رسملة المزارع الصغيرة التي تضررت من الحرب. أما التدخل الثالث، وهو مشروع تنمية الإنتاج الحيواني والتمويل الريفي (BA–562) فيهدف إلى وضع نموذج قابل للتكرار للإنتاج الحيواني التجاري على نطاق صغير وبصورة مستدامة. وقد آن الأوان لأن تكون استراتيجية الصندوق في البوسنة والهرسك استراتيجية تطلعية لدعم اقتصاد يسعى إلى الدخول في الاتحاد الأوروبي.

8 - وتهدف وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية إلى أن تكون بمثابة إطار استراتيجي متوسط الأجل للصندوق لكي يدعم تنويع مصادر الدخل ومعيشة سكان الريف في ظل إطار مزدوج من التحول الاقتصادي في ظروف ما بعد الحرب والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فالوثيقة سوف تدعم، من بين جملة أمور أخرى، النشاط التجاري لإنتاج صغار الحائزين، والأعمال التجارية الريفية، والأنشطة غير الزراعية المدرة للدخل (بما في ذلك تربية النحل، وتربية الأسماك، والسياحة الزراعية). وسوف تشجع الوثيقة الاستثمار في المزارع الصغيرة والأنشطة المرتبطة بها، وزيادة فرص العمل في المزارع وخارجها. وسيولي الصندوق اهتماما خاصا بفقراء الريف، ساعيا إلى تبني سياسات مناصرة للفقراء وإلى بناء شراكات.

9 - ويمثل نهج سلسلة العرض أفضل فرصة لإقامة روابط تجارية جيدة بين صغار المنتجين والأسواق الخاصة. ويحتاج ذلك نهجاً برنامجيا للزراعة التجارية، والإنتاج الأولي، والاقتصاد الريفي. ويشمل: (i) الاستثمارات في تحسين الإنتاج والإنتاجية والبنية الأساسية؛ (ii) سياسات مناسبة وإطار مؤسسي للخدمات المعاونة، والنظام المالي، والتكنولوجيا والمعلومات، وعلاقات السوق، والتدريب على الأعمال التجارية ونقل المهارات، والترتيبات التعاقدية القابلة للتنفيذ؛ (iii) شراكات لتلبية احتياجات سلسلة التسويق؛ (iv) وسط تعليمي لتكرار التجارب والتوسع فيها.

10 - ستركز عملية إضفاء الطابع التجاري على المزارع الصغيرة بدايةً على إنتاج اللحوم والألبان والأعلاف الجافة والخضراء، مع التوسع لإنتاج أنواع أخرى من السلع، مثل الحبوب ومنتجات البساتين. ويحظى إنتاج الألبان بأولوية استراتيجية في وثيقة استراتيجية الحد من الفقر، وهي أولوية تدعمها خبرة الصندوق القطرية. وسيكون هناك تشجيع لسلع أخرى ولتنويع مصادر الدخل، بهدف تقليل المخاطر المرتبطة بالإنتاج الاقتصادي والتجاري المتعلق بالإنضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ولا شك أن الألبان ومنتجات البساتين مناسبان لنهج سلسلة العرض، إذ أنهما سلعتان تحتاجان إلى تجهيز. كما أن سلسلة العرض تربط المنتجين ومن يقومون بالتجهيز بالشركات والأفراد الذين يوفرون الخدمات.

11 - وسوف يشمل نجاح الصندوق في تحقيق أهدافه الاستراتيجية في البوسنة والهرسك:

(أ) إقامة شراكات فعالة مع جميع الجهات الفاعلة والمانحة، لاسيما في إدارة سلسلة العرض، وعمليات التنسيق، وتركيز دعمها على المجموعات المستهدفة التقليدية.

(ب) التأثير على سياسات الحكومة في إصلاح بيئة النشاط التجاري وتيسير ظهور مؤسسات الشراكة الفعالة.

(ج) ضمان إدراج قضايا الجنسين في جميع الأنشطة.

12 - سيركز الصندوق مبدئيا على القطاع الفرعي للألبان واللحوم، سعيا وراء توضيح الأمور وإظهار التأثير، مستخدما في ذلك نهج سلسلة العرض الذي سيتيح فرصا لإشراك القطاع الخاص في عملياته.

13 - **المشاركة.** مع قرب الانتهاء من إعادة التعمير، بدأ دعم الجهات المانحة في التناقص. وأصبح التعاون العملي بين الجهات المانحة في عملية استراتيجية الحد من الفقر مشتتا. وزاد الصندوق من نشاطه في تبادل المعلومات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى عن طريق المنسق المقيم للأمم المتحدة، مع تقديم الدعم لبرنامج الإنعاش في سربرينتشا. وتزايد إقبال الجهات المانحة والشركاء في عملية التنمية على تنسيق مساعداتهم مع وثيقة استراتيجية الحد من الفقر.

وتركز مساعدات الاتحاد الأوروبي على بناء القدرات في القطاع الخاص. بينما تركز المساعدات الاستراتيجية القطرية التي يقدمها البنك الدولي 2005–2007 على تحسين المؤسسات والمالية العامة والقطاع الخاص والبنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية. وتشمل قائمة الجهات المانحة للزراعة البنك الدولي للإنشاء والتعمير (تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة)، وإيطاليا (اعتمادات ائتمانية)، والوكالة الأمريكية للمعونة الدولية (تنمية القطاع الخاص وبناء قدراته وتمويله)، والسويد (الأعمال المصرفية/المالية والقروض الصغيرة)، وألمانيا (الأعمال المصرفية/المالية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقروض الصغيرة)، والمملكة المتحدة (القطاع الخاص والأعمال المصرفية/المالية)، وسويسرا (الأعمال المصرفية والقروض الصغيرة وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة)، والنرويج (تنمية القطاع الخاص والزراعة والقروض الصغيرة).

14 - مازالت مؤسسات التمويل المشترك هي الوسيلة الرئيسية التي يستخدمها الصندوق مثل المؤسسة الدولية للتنمية وصندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط. وتقدم إيطاليا ثلاثة ملايين يورو كمنحة لتمويل إنشاء جهاز لتيسير دخول المزارعين إلى الأسواق يكون هدفه ربط المنتجين الأساسيين بالأسواق. على أن تكمل موارد هذا الجهاز استثمارات مشروع تنمية الثروة الحيوانية والتمويل الريفي الذي يموله الصندوق بغرض النهوض بعلاقات أسواق قطاع الألبان.

15 - وتستخدم الأموال الألمانية التكميلية في برنامج تعميم قضايا الجنسين في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثا. بينما تستخدم أموال المنح لدعم رابطات النساء منتجات الألبان. فتنفيذ مشروعات تفيد النساء سيقلل من فرص إغوائهن بتجارة الرذيلة. فهذه الرابطات التي تشكَّل في إطار مشروع تنمية الإنتاج الحيواني والتمويل الريفي، تتلقى دعما من مشروع ربط المنتجين الزراعيين بالأسواق الذي تموله الوكالة الأمريكية للمعونة الدولية وكندا، وهو ما يوضح التكامل بين الصندوق والجهات المانحة الأخرى.

16 - وقد تتراجع إمكانيات التمويل المشترك، مع تحول الكثير من الجهات المانحة عن الزراعة. ولكن صندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط يظل شريكا وفيا، كما ستبذل جهود حثيثة للتعاون مع إيطاليا (جهاز لتيسير دخول المزارعين إلى الأسواق)، والوكالة الأمريكية للمعونة الدولية، ومؤسسة الائتمان الألمانية للإعمار، والاتحاد الأوروبي، وسيسعى الصندوق أيضا إلى زيادة التعاون مع الجهات المانحة التي تفكر بنفس طريقته في حوار السياسات (بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، والجهات المانحة الثنائية) بغرض تنفيذ سياسات مناصرة للفقراء لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

17 - **التنسيق داخل البلد.** نظرا لاختلاف طرائق التمويل، والسمات الخاصة والمهام الموكلة إلى الجهات المانحة المختلفة، لابد أن تتزعم الحكومة مسألة التنسيق بين الجهات المانحة. وتمثل وثيقة استراتيجية الحد من الفقر إطارا قويا للمساءلة لتنسيق عمليات الجهات المانحة. وقد تم إنشاء مؤسسة جديدة، هي وحدة التخطيط الاقتصادي وتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية المتوسطة الأجل للبوسنة والهرسك، لمتابعة وثيقة استراتيجية الحد من الفقر، كما أن بإمكانها القيام بدور المنسق.

18 - وسوف يستفيد الصندوق في حوار السياسات من خبرته بالمشروعات، بما في ذلك البيانات المستقاة من نظام الإدارة بالنتائج والأثر، كما سيستخدم الحوار لزيادة موارد الشركاء والضغط من أجل تبني سياسات مناصرة للفقراء.

وسيهتدي الحوار بالحاجة إلى تحسين السياسات القطاعية، عندما تنخفض النقاط التي يحصل عليها أي بلد عن أربع نقاط في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

19 - ويتزعم الصندوق، بموافقة المؤسسة الدولية للتنمية، جدول أعمال حوار السياسات مع الحكومة، الذي يهدف إلى وضع إطار قانوني لإنشاء وتشغيل رابطات للتسليف والادخار. كما أن تحسين الخدمات البيطرية واتخاذ أي مبادرات لتطوير سلسلة العرض في الثروة الحيوانية يحتاج إلى حوار سياسات لإقامة هيئة وطنية متماسكة وقوية للخدمات البيطرية لها إطار قانوني واضح.

20 - ويقوم الصندوق أيضا بوضع نظم للإدارة بالنتائج والأثر. ويدعم عمليات الرصد والتقييم بالمشاركة. ومن المنتظر أن يكون تطبيق هذه النظم في البلد وسيلة مهمة لإعلام صناع القرار، ولضمان فعالية برامج وسياسات التنمية.

21 - وخلال السنوات العشر الماضية، كانت عمليات الصندوق رائدةً في عدد من المبادرات الناجحة في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثا، في ميادين حيازة الأراضي وتسجيلها، ونظم التمويل الريفي في القرية، وإدارة الري التشاركية، وعلاقات السوق، وتوليد الدخول غير الزراعية. ويقر الصندوق بالتأثير المفيد لاقتسام المعرفة والخبرات بين المديرين والخبراء الفنيين في هذه البلدان.

22 - ويقوم الصندوق أيضا، بدعم من ألمانيا، بتنفيذ منحة لتعميم قضايا الجنسين في أوروبا الشرقية والدول المستقلة حديثا، بما فيها البوسنة والهرسك التي تتلقى أموالا لتنفيذ أنشطة لتعزيز فرص التنمية المتساوية أمام الرجل والمرأة.

23 - والنقاط التي حصلت عليها البوسنة والهرسك في نظم تخصيص الموارد على أساس الأداء، وهي 4.66 نقطة، تضعها على رأس بلدان شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وهي مؤهلة الآن لتصور **قاعدي للإقراض** بما قيمته 5.2 مليون دولار أمريكي كل ثلاث سنوات. فتصور **الحالة الأدنى**، الذي قد ينشأ بسبب تدهور الإطار السياساتي والمؤسسي، سيدفع بتقديرات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء إلى الحد الأدنى، وهو مليون دولار أمريكي في السنة، أي قرض قيمته ثلاثة ملايين دولار كل ثلاث سنوات. ولكن هذا مستبعد بدرجة كبيرة، نظرا للأداء القوي للبلد في الماضي والحاضر ولالتزامه بالوفاء بالشروط المطلوبة لانضمامه إلى الاتحاد الأوروبي، والأرجح أن تسفر التحسينات الجديدة في السياسات وفي الإطار المؤسسي، لاسيما ما يتعلق منها بالسياسات والإطار المؤسسي للحوار مع المنظمات الريفية، إلى تصور **الحالة الأعلى** الذي قد ينطوي على مستوى من الإقراض يتراوح بين 7 و8 ملايين دولار أمريكي خلال السنوات الثلاث القادمة. وتتمثل الدوافع وراء تصور الحالة الأعلى هذه في تمرير قانون رابطات التسليف والادخار والتحسن في مؤشر التمايز بين الجنسين في تقرير التنمية البشرية. وفي معالجة المبادرات الجديدة ضمن البرنامج القطري، سيجري البحث عن فرص جديدة لتعبئة موارد الجهات المانحة من خلال التمويل المشترك، لاسيما من صندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط ومؤسسات التمويل الدولية العاملة في قطاع الزراعة.

24 - ونظرا للموارد المحدودة نسبيا المتاحة للبلد في ظل الإطار الحالي لقطاع تخصيص الموارد على أساس الأداء، فإن الصندوق سوف يركز على العمل مع الحكومة لتحسين السياسات والإطار المؤسسي لزيادة موارد الصندوق عن طريق الشراكات.

25 - ويتطلب نهج سلسلة العرض المفضل في هذه الاستراتيجية، توفير الدعم للمؤسسات التشاركية المحلية (رابطات المزارعين، ورابطات التسليف والادخار، والجمعيات النسائية) في بناء القدرات ورسملة ما يمكن تمويله منها بأموال المنحة. وسيجري هنا استكشاف نافذة المنح القطرية في الصندوق، والأموال التكميلية، لاسيما الأموال الإيطالية الإضافية، كاستمرار لمبادرة مرفق تيسير دخول المزارعين إلى الأسواق. كما ستستخدم أموال القروض والمنح على السواء، على أن تحدد في حزمة التمويل لكل عملية أثناء عملية تصميم الاستثمارات.

26 - وستستخدم أيضا المنحة القطرية والأموال التكميلية لدعم جدول أعمال حوار سياسات وبناء الشراكات، لاسيما مواصلة المساعدات التقنية في المسائل القانونية والتقنية المتعلقة بصياغة قانون رابطات التسليف والادخار، ودعم تحسين الخدمات البيطرية.

البوسنة والهرسك

وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

أولا – المقدمة[1]

1 – المقصود من وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية هذه أن تحدد النهج الاستراتيجي الذي سيسير عليه الصندوق على امتداد ثلاث سنوات في البوسنة والهرسك في ضوء: (i) إطار العمل المقترح في وثيقة الحكومة لاستراتيجية الحد من الفقر؛ (ii) التوجهات الاستراتيجية الرئيسية للإطار الاستراتيجي للصندوق (2002–2006) والمجالات ذات الأولوية لاستراتيجيته شبه الإقليمية في دول أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثا؛ (iii) الدروس المستفادة من عمليات وخبرات الصندوق وغيره من الجهات المانحة في البوسنة والهرسك وفي الإقليم ككل؛ (iv) ضرورة تنسيق الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة ضمن الإطار العام لوثيقة استراتيجية الحد من الفقر.

2 – وتأتي صياغة وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية من الحوار الوثيق مع المستفيدين المتوقعين، ومع الحكومة والمجتمع المعني بالتنمية، من خلال عملية تشاورية متبادلة ومتكررة، بما في ذلك حلقة العمل الخاصة بوثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية التي عقدت في سارايفو يوم 4 مارس/آذار 2004. وكان الهدف من هذه الحلقة هو معرفة وجهات نظر أصحاب الشأن والشركاء فيما يتعلق بدور الصندوق في جهود تخفيف وطأة الفقر في المستقبل. وبالتالي زيادة المشاركة والملكية المحلية للاستراتيجية المقترحة. وقد حضر حلقة العمل 53 مشاركا (من بين 70 وُجهت إليهم الدعوة) يمثلون الحكومة وهيئاتها، (من بينها وزارتا الزراعة في الكيانين)، ونقابات المزارعين، ونقابات العمال، والكليات الجامعية، والجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية، والمزارعون، وأصحاب المشروعات الفردية الصغيرة. وقد بدأت الحلقة مناقشاتها باستعراض الإطار الاستراتيجي للصندوق والاستراتيجية الإقليمية لأوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثا. وتلا ذلك قيام أمانة وثائق استراتيجية الحد من الفقر لاستراتيجية الحد من الفقر في البوسنة والهرسك، وعرض للدروس المستفادة من العمليات التي يساندها الصندوق هناك. ومثّل هذان العرضان خلفية للمناقشات التي دارت حول استراتيجية الصندوق المقترحة لهذا البلد. وكان هناك توافق عام في الآراء بأن وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية المقترحة تتناسب تماماً مع إطار وثيقة استراتيجية الحد من الفقر، ومع الاتفاق حول سلامة التوجهات الرئيسية للاستراتيجية القطرية المقترحة، وجدول أعمال حوار السياسات. وكان هناك تقدير كبير لالتزام الصندوق بتقديم الدعم إلى البوسنة والهرسك في حربها ضد الفقر الريفي.

3 – وقد أسفرت عملية الاستعراض الداخلي لمشروع وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية عن إدخال بعض التعديلات التي يقصد بها أن تعكس توجهات نموذج التشغيل الجديد في الصندوق التي تركز على النهج البرنامجي للعمليات القطرية المحددة بالتفصيل في وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الموضوعة على أساس النتائج. كما تراعي الوثيقة النهائية توجيهات المجلس التنفيذي فيما يتعلق بتوثيق استراتيجية الصندوق. وعقدت مشاورات إضافية تتصل بهذه التعديلات مع شركاء الصندوق في أوائل عام 2005.

[1] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

ثانيا – الظروف الاقتصادية والقطاعية والفقر الريفي

ألف – الخلفية الاقتصادية للقطر

4 - تقع دولة البوسنة والهرسك داخل حدود مقاطعتي البوسنة والهرسك السابقتين ضمن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية سابقا. وقد أدت النهاية العنيفة ليوغوسلافيا عام 1990 إلى نشوب الحرب وإلى انهيار اقتصادي خطير. فقد غيرت الحرب من الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، وسببت أضرارا مادية هائلة. وأعطى اتفاق دايتون للسلام (1995) نظاما جديدا ومعقدا للإدارة المحلية، مع نظام للمراقبة الدولية مازال مستمرا حتى اليوم. واليوم، أصبحت البوسنة والهرسك قصة نجاح تروى بعد الحرب. فبفضل الدعم الدولي القوي، استطاعت أن تحقق تقدما مذهلا في عملية الإعمار في أعقاب الحرب، وفي عمليات التكامل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وأصبحت البلاد تتمتع بالاستقرار السياسي والأمني، وهي تتجه الآن نحو عضوية منظمات أوروبا والأطلسي. فقد أصبحت عضوا في المجلس الأوروبي، وتسعى للحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية، كما بدأت السير على الطريق الطويل نحو عضوية الاتحاد الأوروبي، وعضوية الشراكة من أجل السلام في حلف شمال الأطلسي.

5 - وطبقا لاتفاق دايتون للسلام، فإن جمهورية البوسنة والهرسك تتألف من كيانين، هما اتحاد البوسنة والهرسك، وجمهورية صربسكا. كما تضم منطقة حكم ذاتي، هي بركو، خاضعة لسيادة الحكومة المركزية للدولة. وبحكم الدستور، فإن الحكومة المركزية هي المسؤولة عن المحكمة الدستورية، وحقوق الإنسان، والتكامل الأوروبي، والشؤون الخارجية، والتجارة الخارجية، ومرافق الاتصالات الدولية، ومراقبة حركة الطيران، وتنظيم النقل بين الكيانين والمنطقة المتمتعة بالحكم الذاتي، بينما يمارس كل كيان من الكيانين جميع المهام والسلطات الحكومية غير الموكلة صراحة في الدستور لمؤسسات حكومة الدولة، وهي الدفاع والأمن والشرطة والمالية والزراعة. وفي السنوات الأخيرة أنشئت وزارة العدل والأمن والدفاع على مستوى الدولة، وأصبحت رئاسة الدولة هي المسؤولة عن الإدارة المركزية للقوات المسلحة في عام 2003. ومازال المسرح السياسي في البوسنة والهرسك متقلبا، وإن كان الاحتمال ضئيلا في حدوث اضطرابات خطيرة، بسبب وجود مكتب للممثل السامي لقوة الاستقرار التابعة للمجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي. ومع ذلك تظل هناك مخاطر المسؤولية الإدارية للأجزاء المختلفة من البوسنة والهرسك التي تتغير وتؤثر بصورة سلبية على تنفيذ برنامج الصندوق هناك.

6 - كان اقتصاد البوسنة والهرسك متنوعاً بدرجة ما قبل الحرب، مع وجود قطاع صناعي كبير (50% من الدخل المحلي الإجمالي) يقوم على احتياطيات هائلة من الطاقة والمعادن والغابات. وقد أسفر انهيار يوغوسلافيا والحرب التي تلته عن انهيار اقتصادي خطير وإغلاق العديد من الطاقات الصناعية ومؤسسات الخدمات وفقدان الملايين من فرص العمل. وأصبح الدخل المحلي الإجمالي للبوسنة والهرسك في عام 1994 يمثل أقل من 20% من مستواه في عام 1990 بالقيمة الحقيقية. ولم يكن أمام الجماهير من العمال العاطلين الذين كانوا يمارسون الزراعة كهواية لبعض الوقت، سوى الاعتماد على الزراعة كمورد للرزق.

7 - وفي أعقاب اتفاقية دايتون للسلام، قام المجتمع الدولي للمانحين بتمويل الجهد الهائل للتعمير الذي أسفر عن إصلاح أغلب البنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية التي دمرتها الحرب، وحفَّز النشاط الاقتصادي والنمو السريع.

وفي الفترة الأخيرة، بدأ تدفق المعونات في التراجع مع اقتراب جهود التعمير من نهايتها. ومع ذلك ظل النمو قويا، وظل التضخم منخفضا (3% عام 2003) وزاد الإنتاج المحلي بنسبة 5% في 2004.

8 - وبعد الحرب نما القطاع الخاص بصورة كبيرة، وأقيم عدد كبير من المشروعات الفردية الصغيرة. وتم تحرير الأسعار والتجارة الداخلية والخارجية، كما تم تخصيص نحو 60% من المؤسسات الصغيرة ونحو 30% من المؤسسات الكبيرة. وحدث تقدم في المالية العامة مع نمو الإيرادات نتيجة تقوية إدارة الضرائب. وبدأ النظام الجديد للخزانة يكفل إدارة أفضل للمالية العامة. كما أن قانون الطاقة الجديد أدخل إصلاحات ينتظر أن تقترب بهذا القطاع من شروط الاتحاد الأوروبي. وقد بدأت بالفعل تغييرات مؤسسية في إدارة قطاع المياه سهلت إقامة شبكة لتوصيل المياه مستدامة مالياً.

9 - وطبقا لبيانات البنك الدولي لعام 2003. فإن عدد سكان البوسنة والهرسك هو 4.1 مليون نسمة (50.4% إناث و49.6% ذكور)، ويصل نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي 540 1 دولارا أمريكيا، أي نحو 50% من دخل الفرد في عام 1990، ونسبة التعليم بين الكبار 95%، والعمر المرتقب عن الميلاد 74 سنة، ونسبة سكان الحضر 44 في المائة، ونسبة الخدمات، والصناعة، والزراعة في الدخل المحلي الإجمالي هي 52.9%، و31.9%، و14.9% على التوالي.

10 - يقدر إجمالي الدين العام الخارجي للبوسنة والهرسك في عام 2002 بنحو 2.5 مليار دولار أمريكي (ما يعادل 30% من الناتج المحلي الإجمالي)، ويقدر إجمالي خدمات الدين بنحو 7% من الصادرات من السلع والخدمات. وسياسة الحكومة هي زيادة حصة القروض الجديدة التي ستغطى باتفاقية ثانوية مع المستخدمين النهائيين المسؤولين عن خدمة الدين. ويأمل هذا البلد في الحصول على القروض الجديدة بشروط ميسرة في الغالب، تقليلا لتكاليف خدمة الدين الخارجي في المستقبل.

باء – القطاع الزراعي

11 - كانت مساهمة الزراعة في اقتصاد البوسنة والهرسك ضئيلة في العهود الأخيرة. ففي جمهورية يوغوسلافيا سابقا، كان 21% من السكان في سن العمل يعملون بالزراعة، ولكن الإنتاج الزراعي والتصنيع الزراعي كان يساهم بأقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي قبل الحرب. وبعد الحرب مباشرة، ارتفع نصيب الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 22%، ليعكس في جزء منه انخفاض الإنتاج الصناعي والخدمات، واعتماد شريحة كبيرة من السكان الذين فقدوا أعمالهم في المصانع، على الزارعة. أما اليوم، فإن الزراعة تساهم بنحو 15% من الناتج المحلي الإجمالي.

12 - البوسنة والهرسك فقيرة للغاية في مواردها الزراعية. فمن بين المساحة الإجمالية للأراضي الزراعية البالغة 2.5 مليون هكتار، هناك أقل من 20% (ما يقرب من 000 400 هكتار) صالحة للزراعة. وعلى النطاق العالمي، تقترب البوسنة والهرسك من الحد الأدنى لنصيب الفرد من مساحة الأرض الزراعية (0.17 هكتار)، ولكن نصيب الفرد هذا يتفاوت تفاوتا شديداً بين جمهورية صربسكا (0.9 هكتار) وبين اتحاد البوسنة والهرسك (أقل من 0.1 هكتار). وتقع أغلب الأراضي الزراعية في وادي نهر سافا في الشمال، وأغلبها في جمهورية صربسكا. وأكثر من ثلث الأراضي الزراعية (000 155 هكتار) تملكها الدولة، حيث كانت تدار كمزارع حكومية أيام جمهورية يوغوسلافيا سابقا، وأغلب

هذه المزارع الحكومية مهجورة الآن كممتلكات عامة بانتظار خصخصتها. وفي عدد من المناطق، بيعت الأصول بينما أُجرت الأرض لكبار المستثمرين. وبشكل عام، فإن ما يقرب من نصف الأراضي الصالحة للزراعة غير مستغل، إما لأنه كان ملكا للحكومة وينتظر الخصخصة، وإما لأنه عبارة عن مزارع صغيرة متفرقة. وتفتقر أغلب الأراضي الصالحة للزراعة للري الجيد ومرافق حمايتها من الفيضانات، أو أنها مليئة بالألغام الأرضية.

13 - أما باقي أنحاء البلاد فهو عبارة عن أراض جبلية تغطيها غابات شديدة الانحدار. وتتناثر المروج والمراعي داخل هذه الغابات. وفوق هذه الأراضي ينتشر ما يقرب من 000 570 مزرعة خاصة يملكها صغار المزارعين وتستخدم أساسا لتربية الحيوانات. وتبلغ مساحة المزرعة الواحدة 3.6 هكتار في المتوسط، مقسَّمة إلى ما بين 7 و9 قطع صغيرة، ولكن أغلبها حيازات لا تتعدى بضع مئات من الأمتار المربعة حول قطعة الأرض التي يوجد فوقها المسكن. وأيام الجمهورية اليوغوسلافية، كان يعمل في هذه المزارع مزارعون لبعض الوقت، لأنهم في الغالب كانوا من عمال المصانع. أما الآن، ومع تراجع فرص العمل في الصناعة، فإن هذه المزارع أصبحت هي المورد الرئيسي لمعيشة أغلب سكان الريف. واكتسب إنتاج هذه المزارع سمة تجارية تدريجيا، مع إنتاج الألبان من المزارع الصغيرة كنشاط أساسي. وأغلب المزارع به بقرة أو بقرتان من الأبقار الحلوب من السلالات المحلية في الغالب؛ التي تتسم بضعف إنتاجها ولكنها متكيفة بصورة جيدة مع البيئة المحلية ومع سوء أساليب التربية. ومع ذلك، فإن الجهود المبذولة لإعادة تكوين القطعان في أعقاب الحرب بدأت تزيد من نسبة السلالات الأجنبية، وأغلبها من أبقار سيمينتال التي تعطي إنتاجاً من اللحم واللبن.

14 - وينتج قطاع الزراعة القمح والذرة وفول الصويا والتبغ والخضر والفاكهة. ويمثل الإنتاج الحيواني أهم عنصر في القطاع الزراعي، ويساهم بنحو 60% من الدخل المحلي الزراعي. وتتسم الغلات الزراعية والحيوانية بالانخفاض، كما أن الزراعة تعاني من شح المياه في الصيف، خاصة وأن البنية الأساسية للري في يوغوسلافيا تدهورت تدهورا شديدا عما كانت عليه. وفيما عدا البطاطس، فإن البوسنة والهرسك لم تحقق اكتفاءً ذاتياً في أي من المنتجات الزراعية الرئيسية التي تستهلكها، فهي مازالت تستورد أكثر من 65% من احتياجاتها الغذائية (60% من احتياجاتها من اللحوم والألبان)، وتبلغ فاتورة وارداتها السنوية نحو 200 دولار أمريكي للفرد.

15 – ورغم النصيب المتواضع للزراعة والأنشطة المرتبطة بها في الاقتصاد، فإن بإمكانها أن تلعب دورا كبيرا في إحياء الاقتصاد الريفي وفي الحد من الفقر. فنصف سكان الريف تقريبا يعتمدون اعتمادا شديدا على الزراعة في معيشتهم، وعلى الإنتاج الحيواني أساساً. ولا تغطي البوسنة والهرسك سوى 35% من احتياجاتها الغذائية، رغم أن بإمكان الزراعة المحلية أن تزيد من إنتاجها لكي تزيد من معدلات الاكتفاء الذاتي. ولكن انتعاش الزراعة بعد الحرب صادفته عقبات شديدة بسبب عدم حصول المزارعين على خدمات الدعم والمدخلات الزراعية والتمويل، بالإضافة إلى عدم وجود روابط كافية تربطهم بصناعة التجهيز التي تدهورت بصورة حادة. وتبذل الجهود الآن لتحسين الإطار القانوني والمؤسسي لقطاع الزراعة، مثل قانون حماية الصحة النباتية، وقانون الأراضي الزراعية، والتعاونيات. وهناك مساع لزيادة القدرات العملية للمكتب البيطري في البوسنة والهرسك ولإعادة تنظيم وزارتي الزراعة في الكيانين بغرض تعزيز القدرات في مجالات المسؤولية الرئيسية، بما في ذلك تحليل السياسات، ورصد وتنفيذ قواعد الصحة النباتية والحيوانية، وخصخصة الخدمات البيطرية. وهناك بالفعل تقدم في كل هذه المجالات، وإن كان تقدماً بطيئاً.

جيم – الفقر الريفي

16 - الفقر في البوسنة والهرسك من أشد أنماط الفقر حدةً وانتشاراً في أوروبا، مع وجود 20% من السكان من ذوي الدخول الضعيفة الذين يعانون من النقص الشديد في كل مناحي حياتهم، التي تتراوح بين المسكن اللائق، والظروف الصحية، والحصول على الخدمات الصحية، وبين التعليم والاندماج في المجتمع.

17 - وقد تسببت الحرب التي نشبت في البوسنة والهرسك بين عامي 1992 و1995 في موت 000 250 شخص، وتشريد ما يقرب من نصف سكان البلاد الذين كانوا يقدرون بنحو 4.4 مليون نسمة قبل الحرب، ودمرت الطاقات الصناعية والبنى الأساسية، وقطعت الصلات التجارية، وقدرت الخسائر الكلية بسبب الحرب بأكثر من 100 مليار دولار أمريكي وحولت الحرب البوسنة من بلد من بلدان الدخل المتوسط في ظل الجمهورية اليوغوسلافية إلى بلد فقير. وتعزو أغلب الدراسات سبب الفقر الحالي في البوسنة إلى الخسائر التي سببتها الحرب وإلى البطالة وسوء عملية خصخصة المشروعات الحكومية السابقة، ونقص المهارات المطلوبة في سوق العمل بعد الحرب، وضعف إيرادات الزراعة، بالإضافة إلى الفساد وضعف سيادة القانون.

18 - واسترشدت وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية هذه، في مناقشتها لموضوع الفقر الريفي في البوسنة والهرسك، بالأهداف الإنمائية للألفية، وهي مجموعة من ثمانية أهداف اتفق عليها المجتمع الدولي (إعلان الأمم المتحدة للألفية عام 2000). واسترشد بهذه الأهداف الإنمائية للألفية في برنامج شامل يقوم على قاعدة عريضة للتغلب على الأسباب الجذرية للفقر والتقليل منه بدرجة كبيرة قبل عام 2015. وبالنسبة للبوسنة والهرسك، فإن أربعة من هذه الأهداف (الهدف الأول والثالث والسابع والثامن) لها أهمية خاصة لولاية الصندوق ومتطلباته الخاصة.

19 - **الفقر والجوع (الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية).** حالة الفقر في البوسنة والهرسك، كما هو الحال في الدول الاشتراكية السابقة في بلدان وسط وشرق أوروبا والدول المستقلة حديثا، حالة غير مألوفة. فمن ناحية، نجد أن الفقراء – مثلهم مثل الفقراء في أي مكان آخر في العالم – يفتقدون الأصول وفرص الحصول على الخدمات الأساسية، ويعيشون في ظل مستوى معيشي منخفض، ولا حول لهم ولا قوة فضلا عن إحساسهم بانعدام الأمن. ولكن – وعلى العكس من الكثير من أنحاء العالم الأخرى – فإن الفقر المنتشر هنا هو ظاهرة جديدة نسبيا جاءت بسبب انهيار النظام الاقتصادي الاشتراكي، الذي كان السكان ينعمون في ظله بفرصة عمل مضمونة وبمزايا نظام المعاشات التقاعدية. ومنذ أن توقفت الأعمال العدوانية بسبب الحرب، بدأت البلاد تفيق ببطء وتبني طاقاتها الإنتاجية. وأصبح أغلب سكان البوسنة والهرسك متعلمين[2] الآن، فالكثيرون منهم تلقوا تعليماً جيداً ولكن أغلبهم فقد عمله، وأصبح إما عاطلا أو يعمل بصورة هامشية، أو عاد إلى الزراعة هرباً من الفقر.

20 - مع التغيرات الملموسة في السكان أثناء الحرب وبعدها، لم تعد هناك بيانات موثوق بها عن الفقر. فمسح مقياس مستوى المعيشة الذي أجري عام 2001 يحدد خط الفقر المدقع (المطلق) (أي تكلفة الحد الأدنى من الطعام اللازم للحياة) بنحو 760 مارك للفرد في السنة (أي أكثر قليلا من دولار واحد للفرد في اليوم) والفقر العام (النسبي) بنحو

[2] نسبة الذكور/الإناث المقيدين في مراحل التعليم عام 2001، كما يلي: التعليم الابتدائي 98%:99%، والتعليم الثانوي 67%:69%، والتعليم العالي 18%:29%. وبذلك تكون المساواة بين الجنسين في التعليم قد تحققت بالفعل.

198 2 مارك للفرد في السنة (أي نحو 3.5 دولار أمريكي للفرد في اليوم)، منها 40% تقريبا للطعام و60% تقريبا لغير الطعام. وطبقا لهذا المسح، فليس هناك في البوسنة والهرسك من يعيش في ظروف من الفقر المدقع. ولكن أقل قليلا من 20% من السكان يعيشون تحت خط الفقر العام. والفقر ظاهرة ريفية أساساً، حيث يعيش 80% تقريبا من فقراء البلد في المناطق الريفية في مجتمعات وقرى صغيرة، بينما يعيش 20% فقط في المناطق الحضرية. والبطالة سبب هام من أسباب الفقر.

21- هناك 60% من الفقراء يعيشون في أسر تلقى رب الأسرة فيها تعليماً ابتدائيا، ويعمل أكثر من نصف الفقراء المتعلمين في الاقتصاد الرمادي. وتشكل المرأة 46.3% من مجموع العاطلين، ولكنها لا تمثل أكثر من 35% من القوة العاملة وهي أدنى نسبة للمرأة العاملة في جنوب شرق أوروبا. كما تعاني المرأة من التمييز في فرص العمل وتتعاطى أجرا أقل من الرجل عن نفس العمل، وفرصها في الترقية أقل منه.

22- وكنتيجة حتمية للحرب، زاد عدد الأسر التي ترأسها نساء، إلى أسرة من بين كل أربع أسر (25%). وهذه الأسر عرضة أكثر من الأسر التي يرأسها رجال لخطر الوقوع في شباك الفقر. ولعل نقص مرافق رعاية الطفولة التي كانت منتشرة في الماضي هو العقبة الرئيسية أمام فرص عمل المرأة. ونظرا لأن العمر المرتقب للمرأة أطول من مثيله عند الرجل، فإن النساء المسنات أكثر عرضة للوقوع في شباك الفقر من الفئات الأخرى. كما تعاني النساء من عدم تمكينهن، وعجزهن عن التعبير عن رأيهن في محيطهن وعن إيصال صوتهن إلى السلطات. وبشكل عام، فإن القوانين المحلية ليست في مصلحة المرأة فهي تعكس الممارسات التقليدية والأعراف التي تجعل الرجل هو المالك الأساسي للأرض. فالمرأة لا تُحرم من ملكية الأرض فحسب، بل ومن التدريب اللازم والمهارات والتمويل والمعدات، في الوقت الذي تتحمل فيه المسؤولية عن حياة الأسرة في فترة تحول اجتماعي واقتصادي صعبة. بالإضافة إلى أنها تساعد الرجل في الأعمال الزراعية، وإن كان ذلك دون تقسيم واضح للعمل بينهما. ومن الصعب للغاية على المرأة الريفية الفقيرة أن تصل إلى مؤسسات صنع القرار.

23- كما سبق القول، فإن الفقر والجوع الشديدين لا وجود لهما في البوسنة والهرسك. ونسبة السكان الذين يعيشون في ظل الفقر العام تقل قليلا عن 20 في المائة. وتقوم حكومة البوسنة والهرسك الآن بإعادة صياغة الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية. لكي تقلل معدلات الفقر العام إلى المتوسط السائد في الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2015. وتطرح وثيقة استراتيجية الحد من الفقر النمو الاقتصادي كعامل رئيسي في تقرير دخل الفقراء، وتتوقع أن يصل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي إلى 5.5% بحلول عام 2007. وبهذا المعدل من النمو، ستستطيع البوسنة والهرسك أن تعود في عام 2010 إلى مستوى الناتج المحلي الإجمالي الذي كان سائدا قبل الحرب، وأن تحقق في عام 2015 الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية. كما تحدد وثيقة استراتيجية الحد من الفقر هدفا في المدى المتوسط، هو تقليل الفقر العام بنسبة 20% بحلول عام 2007.

24- **المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية).** طبقا لتقرير التنمية البشرية لعام 2002 الخاص بالبوسنة والهرسك، فإن الرقم الدليلي للتنمية الجنسانية (0.707) يقل قليلا عن الرقم الدليلي للتنمية البشرية (0.718)، مما يشير إلى قدر ما من عدم المساواة بين الجنسين. وقد أحرزت البوسنة والهرسك تقدماً ملموساً فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. فالدستور يحظر التفرقة على أساس الجنس. كما شكلت حكومتا الكيانين لجاناً

برلمانية للمساواة بين الجنسين وأقامت مراكز لقضايا الجنسين، لكي تضع سياسات وأنشطة تراعي الفروق بين الجنسين. كما أن هناك حركة قوية من جانب المنظمات النسائية غير الحكومية تساعد في تنظيم صفوف النساء من أجل الدفاع عن حقوقهن. وأصبحت البوسنة والهرسك تحتل الآن المرتبة العاشرة في العالم من حيث عدد النساء في البرلمان (26% في الجمعية المركزية، و18% و22% في جمعية الكيانين).

25- منذ انتهاء الحرب، أصبحت البوسنة والهرسك معبرا ومقصدا للنساء والفتيات المجلوبات من أوروبا الشرقية والوسطى بغرض الاستغلال الجنسي. وقد أصبح هذا البلد نفسه – وبصورة متزايدة – أحد بلدان المنشأ للتجارة بالنساء والفتيات في الداخل والخارج. وتشير بيانات الأمم المتحدة إلى أن 000 3 امرأة كانت تمارس البغاء في البلد في السنوات الماضية، منهن نسبة تتراوح بين 25% و30% تعرضن للإكراه أو الغش، بينما كان هناك 13% من الضحايا دون الثامنة عشرة. وتبذل الحكومة جهودا ملموسة للالتزام بالمعايير الدنيا للقضاء على الاتجار بالبشر. فقد أقرت في أكتوبر/تشرين الأول 2001 خطة عمل لحظر الاتجار بالبشر.

26- تحقق بالفعل المؤشر التقليدي للمساواة بين الجنسين في نظام التعليم. ولكن مشكلة عدم المساواة بين الجنسين تنعكس بصورة أوضح في نقص فرص حصول المرأة على الموارد الاقتصادية وصنع القرار السياسي، فضلا عن ارتفاع معدلات العنف ضد النساء. وتعتبر البوسنة والهرسك في موضع يسمح لها بتحقيق هذا الهدف.

27- **الاستدامة البيئية (الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية).** يشير هذا الهدف إلى أغراض من بينها "إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية"؛ و"تخفيض نسبة الأشخاص الذي لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة بصورة مستدامة" إلى النصف و"تخفيض نسبة السكان الذين لا يتمتعون بظروف صحية جيدة".

28- **شراكة عالمية من أجل التنمية (الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية).** ويشير إلى ضرورة توفير الدعم إلى البلدان النامية في سعيها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أظهرت البوسنة والهرسك تقدماً طيبا باتجاه خلق بيئة مواتية لإقامة مثل هذه الشراكات.

دال – معوقات وفرص الحد من الفقر الريفي

29- طبقا لوثيقة استراتيجية الحد من الفقر في البوسنة والهرسك، فإن الفرصة الأساسية للحد من الفقر تكمن في نمو اقتصادي قوي في جميع القطاعات، يمكن أن يفضي إلى إيجاد المزيد من فرص العمل في المناطق الريفية والحضرية على السواء. وسوف يتسارع النمو في الريف عن طريق إضفاء السمة التجارية على الإنتاج (في اللحوم والألبان أساساً، وفي غيرهما من السلع التي يمكن إضافة قيمة إليها)، مما سيساعد في زيادة الدخل الزراعي وخلق فرص عمل في القطاع الزراعي، فضلا عن خلق المزيد من فرص العمل في قطاع الخدمات المعاونة للزراعة، وصناعة تجهيز السلع وما يرتبط بها من مشروعات زراعية صغيرة ومتوسطة. وترد أهم العقبات التي تواجه التنمية الزراعية ملخصة في الفقرات التالية.

30 - **ضيق قاعدة الموارد والدخول غير الزراعية.** الأراضي الزراعية الجيدة شحيحة بسبب الطوبوغرافيا الجبلية. والحيازات الزراعية ضئيلة المساحة. وإنتاج الألبان هو النشاط الرئيسي. وفي كل مزرعة بقرتان في المتوسط من الأبقار الحلوب. والإنتاجية منخفضة، حيث تبلغ في متوسطها عند المستوى المرتقب لإنتاجية سلالة سيمينتال التي تعطي نحو 000 3 لتر في فترة الحلب (300 يوم)، بينما يمكن أن تصل هذه الكمية إلى 500 7 لتر في فترة الحلب لتحقيق أقصى ربحية. ويرجع السبب الأول في انخفاض الإنتاجية إلى صعوبة الحصول على إضافات علفية جيدة، وإلى سوء بناء الحظائر، وأساليب الإدارة غير المثالية، وضعف الإرشاد الزراعي والرعاية البيطرية. والفائض الذي يمكن تسويقه – لاسيما من الألبان – ضئيل، كما أن دخل أغلب المزارع الصغيرة محدود. ولا مفر أمام المزارعين الفقراء من الحصول على جزء كبير من دخلهم من أنشطة غير زراعية. ونظرا للصعوبات الشديدة في تسويق المنتجات الزراعية، فإن أغلب المزارعين يتجهون إلى الزراعة المعيشية، ويحجم أغلبهم الآن عن الاستثمار في الإنتاج في تحسين المزارع من أجل زيادة الإنتاجية.

31 - **علاقات السوق.** اللحوم والألبان هي أهم منتجات البوسنة والهرسك. وهي منتجات سريعة التلف تحتاج إلى قدر كبير من التجهيز قبل استهلاكها بمعرفة المستهلكين في الحضر. ولكي ينجح صغار المزارعين في إنتاج هذه السلع، لابد أن تتوافر أمامهم فرص الدخول إلى صناعة التجهيز والتنافس عليها كموردين. ولكن مزارعي البوسنة يفتقرون إلى التنظيم الذي يمكن أن يصلهم بصناعة التجهيز بصورة فعالة. كما أنهم يواجهون منافسة شرسة من المنتجين الأجانب الذين يتمتعون بتنظيم جيد وبدعم كبير، والذين يسهل عليهم الدخول إلى أسواق البوسنة. وربما كان تسويق الألبان هو أهم مشكلة تواجه صغار المزارعين. وفضلا عن ذلك، فإن سوء البنية الأساسية في المناطق الريفية يعرقل النمو الموجه نحو السوق.

32 - **الخدمات المالية الريفية.** إن صعوبة الحصول على التمويل قصير الأجل والمتوسط الأجل هو إحدى العقبات الخطيرة أمام تنمية الإنتاج الزراعي الأولي وأمام الحصول على المدخلات والسلع الرأسمالية والتكنولوجيا اللازمة لتحويل الزراعة، وزيادة قدرتها على المنافسة، وإعطاء المزارعين هوامش أفضل وإيرادات أعلى. فالمعتاد هو ابتعاد المصارف التجارية عما تعتقد أنه إقراض محفوف بمخاطر عالية. أما منظمات القروض الصغيرة، وهي منظمات أكثر خبرة بنوع القروض الصغيرة التي تحتاجها زراعة صغار الحائزين فقد ركزت أساساً على إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحضر، بينما ذهب جزء ضئيل من حافظتها (13% تقريبا) إلى الزراعة.

33 - **مؤسسات المزارعين.** في بيئة يأتي أغلب الإنتاج الزراعي الأولي من المزارع الصغيرة، فإن حياة ومعيشة صغار المزارعين تعتمد اعتماداً شديداً على قدرتهم على تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير في الإنتاج والتجميع والتوزيع، وتحسين قدرتهم على المساومة مع الأسواق ومع السلطات. ولكن الأمر الذي يدعو للأسف هو أن منظمات المزارعين وجمعياتهم محدودة العدد، وأنها عندما توجد فإنها تكون من النوع التقليدي الذي تحركه الحكومة دون أن تكون مهيئة للعمل بصورة فعالة في جو اقتصاد السوق. وهناك عدم ثقة بشكل عام في الأشكال الجديدة من العمل الجماعي، بما في ذلك جمعيات المنتجين. فسكان الريف والقادة الوطنيون والمحليون يميلون إلى الحذر، بل وأحيانا إلى الشك، في الفائدة المحتملة من وراء التشكيلات الجماعية والعمل الجماعي.

هاء – الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي

34 - في يونيو/حزيران 2001، وافق البرلمان على أول استراتيجية اقتصادية للريف في البوسنة والهرسك منذ اتفاق دايتون، وعنوانها، استراتيجية التنمية الاقتصادية: إطار شامل للبوسنة والهرسك. وقد أرست هذه الوثيقة الأساس لإعداد *الاستراتيجية متوسطة الأجل للتنمية في البوسنة والهرسك للفترة 2004–2007* (وثيقة استراتيجية الحد من الفقر). وقد بدأت عملية إعداد وثيقة استراتيجية الحد من الفقر التي قادها مجلس تنسيق التنمية الاقتصادية والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2002، واستمرت لمدة عام ونصف. وكان تحديد هذه الاستراتيجية، ومقترحاتها وأولوياتها هو مهمة 20 فريق عمل قطاعي، وشمل إجراء مشاورات عامة واسعة النطاق ضمن منظمات غير حكومية وجمعيات لرجال الأعمال. ورغم استشارة مجتمع الجهات المانحة، فإنه لم يقم بدور مباشر في مداولات أفرقة العمل، وجاءت الاستراتيجية كمحصلة لعمل المؤسسات والخبرات المحلية. وبالتالي فإن هناك إحساساً قوياً بالملكية القطرية لوثيقة استراتيجية الحد من الفقر.

35 - دعَّم الصندوق عملية وثيقة استراتيجية الحد من الفقر بتقديمه منحة قيمتها 000 50 دولار أمريكي إلى أمانة الاستراتيجية لكي تمول وضع اللمسات الأخيرة في الجوانب الريفية والزراعية من هذه الاستراتيجية. وقام مجلس الوزراء وحكومتا الكيانين باعتماد النسخة النهائية من استراتيجية الحد من الفقر في فبراير/شباط 2004، وأقرها برلمان البوسنة والهرسك، ثم نشرت في مارس/آذار 2004. وفي سبتمبر/أيلول 2004، وصف مؤتمر المانحين وثيقة استراتيجية الحد من الفقر بأنها "وثيقة جيدة جدا وواقعية للتنفيذ" ولكنه أعرب عن عدم رضاه عن النظام الحالي لتنسيق المساعدات الدولية.

36 – وأهداف وثيقة استراتيجية الحد من الفقر هي: (i) إيجاد ظروف مواتية للتنمية المستدامة والمتوازنة عن طريق تنفيذ إصلاحات في الاقتصاد الكلي من أجل إقامة اقتصاد سوق فعال، وتحسين المنافسة الداخلية، واستعادة الملاءة الائتمانية للبلاد؛ (ii) تقليل مستويات الفقر بنسبة 20% عن المستويات الحالية؛ (iii) الإسراع بالتكامل مع الاتحاد الأوروبي بإعلان الالتزام بقيم الاتحاد والوفاء بشروط التوقيع على اتفاق الاستقرار والارتباط وتنفيذه، والانضمام إلى الاتحاد في نهاية المطاف.

37 – وتحقيقا لهذه الأهداف، نصت وثيقة استراتيجية الحد من الفقر على الأولويات التالية: (i) التوصل إلى توافق عام في الآراء داخل المجتمع حول البرنامج الذي سينفذ؛ (ii) المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي؛ (iii) تنفيذ إصلاحات مالية؛ (iv) ضمان نمو أسرع للقطاع الخاص عن طريق تحسين بيئة الأعمال والإسراع بخصخصة الشركات الحكومية والمحافظة على استقرار الأسواق المالية، وتحرير التجارة الخارجية والحد من الفساد؛ (v) تنفيذ عملية إصلاح الإدارة العامة؛ (vi) إقامة نظام مناسب للرعاية الاجتماعية؛ (vii) تنفيذ إصلاحات قطاعية في التعليم والطاقة والاتصالات، وضمان قدر أكبر من الدعم للزراعة؛ (viii) إبرام اتفاق الاستقرار والارتباط مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

38 – تشير وثيقة استراتيجية الحد من الفقر إلى أن نجاح أي إصلاحات اقتصادية يتوقف على استقرار الاقتصاد الكلي واستقرار المالية العامة. وهي تنتظر من النمو الاقتصادي أن يقلل من البطالة وأن يزيد بالتالي من الأرباح والأجور

والاستقرار المالي، وأن يقلل من الاعتماد على المعونات الدولية. وقد بدأت السلطات في إدخال إصلاحات ملموسة في قطاعي التعليم والصحة، وطبقت سياسات وبرامج منقحة للرعاية الاجتماعية، كما نفذت إصلاحات كبيرة في سوق العمل للمساعدة في خلق فرص عمل في القطاع الرسمي. وفي محاولة لخلق مناخ جاذب لاستثمارات القطاع الخاص، أنشأت الحكومة إدارة واحدة للحدود، ونسقت نظم الضرائب والجمارك، وأقامت مؤسسات حكومية لتنظيم قطاعي الاتصالات وتوصيل الطاقة.

39 - وتحدد وثيقة استراتيجية الحد من الفقر أهداف القطاع الزراعي، كما يلي: (i) تنشيط الإمكانيات الطبيعية والبشرية، وزيادة فرص العمل في المناطق الريفية؛ (ii) زيادة القدرة التنافسية للزراعة المحلية؛ (iii) تقليل الواردات الزراعية؛ (iv) تنمية المناطق الريفية. وسوف تجري متابعة هذه الأهداف مع مراعاة الحاجة إلى تنمية مستدامة بيئيا في جميع المناطق وملاحظة الصعوبات التي ستظهر نتيجة عمليات التكامل الدولي.

40 - ومن بين أولويات القطاع الزراعي: (i) تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي للرقابة على صحة النبات والحيوان، وتنسيق هذه الرقابة مع لوائح الاتحاد الأوروبي؛ (ii) تركيز الجهود على قطاعات إنتاج استراتيجية محددة، مثل الألبان واللحوم والحبوب والأعلاف؛ (iii) ترشيد نظام الدعم الزراعي ووضع استراتيجية له؛ (iv) تحسين فرص الحصول على الخدمات المالية الريفية؛ (v) ضمان نظام مناسب للتجارة الخارجية من شأنه أن يشجع الإنتاج المحلي؛ (vi) تعزيز المنظمات الريفية (جمعيات المنتجين والتعاونيات وغيرها)؛ (vii) تحسين البحث العلمي والتدريب على الزراعة؛ (viii) تحسين نظام إدارة الأراضي.

41 - وتقر وثيقة استراتيجية الحد من الفقر بالعلاقة العضوية الوثيقة بين الإنتاج الحيواني وخيرات الموارد الطبيعية في البوسنة والهرسك، وتؤكد أن التنمية القوية لقطاع الثروة الحيوانية سوف تفضي إلى زيادة الاستفادة من الموارد الطبيعية المحلية، وإلى زيادة الإنتاج المحلي من المنتجات المحدودة الآن. وهي تعتبر إنتاج الألبان وما يرتبط به من إنتاج اللحوم، بمثابة "القاطرة" لاستراتيجية التنمية الزراعية الشاملة. فإنتاج الألبان هو النشاط الزراعي الرئيسي الذي يتيح فرص عمل في أكبر عدد من المزارع. كما أنه ينطوي على إمكانية كبيرة لزيادة الدخل الزراعي. وهنا تكمن الميزة النسبية للبوسنة والهرسك. فهذا القطاع يوفر السلع الغذائية الاستراتيجية التي تغطي الواردات الآن أكثر من نصف احتياجات البلاد منها. فبإمكان القطاع أن يحل محل الواردات بل وأن يقوم بالتصدير أيضا. وتعتبر وثيقة استراتيجية الحد من الفقر هذا القطاع قطاعاً "استراتيجيا" وتدعو إلى أن توفر له حماية أفضل وتشجيعا أكبر. وخبرة الصندوق بالمشاريع التي نفذها في البوسنة والهرسك تؤيد بشدة هذه الآراء، وتبين بوضوح أن إضفاء السمة التجارية على الإنتاج الحيواني في المزارع الصغيرة يتيح أفضل فرصة لمعالجة الفقر لدى الغالبية العظمى من سكان الريف ممن لا يملكون سوى موارد شحيحة ولكن لديهم إمكانية الحصول على دخل مستدام والمشاركة الفعالة في اقتصاد موجه نحو السوق (انظر القسم ثالثا).

42 - من بين إجراءات السياسات التي اتخذتها الحكومة المركزية وحكومتا الكيانين لدعم وتنشيط صناعة الألبان واللحوم: (i) تحديد سعر الألبان التي تسلم إلى مصانع الألبان (0.139 مارك/وحدة دهون/لتر، وهو ما يعني في المتوسط 0.5 مارك/لتر لبن)؛ (ii) وضع حكومتي الكيانين لنظام لدعم أسعار الألبان (0.14 مارك/لتر) وحكومات بعض الكانتونات في البوسنة والهرسك (0.6 مارك/لتر) يدفع للمنتجين الذين يوردون ألباناً تزيد على 300 لتر في الشهر إلى

مصانع الألبان، بالإضافة إلى دعم من حكومة الكيانين مقابل تربية الأبقار الحلوب بقيمة 350 مارك عن كل بقرة؛ (iii) خصخصة الخدمات البيطرية، وهو ما تم بالفعل في جمهورية صربسكا، وفي بعض أنحاء البوسنة والهرسك. وفي رأي أغلب المزارعين أن الخصخصة قد أسفرت عن تحسن كبير في هذه الخدمات بأسعار معقولة؛ (iv) وضع نظام لتسجيل الأبقار الحلوب وتنفيذه بدعم من الاتحاد الأوروبي؛ (v) فرض رسوم جمركية بنسبة 16% على جميع منتجات الألبان المستوردة، وهو الإجراء الذي اتخذ نتيجة ضغوط ملموسة من جانب رابطات المنتجين ومجموعات المزارعين. وهذا الإجراء الأخير هو الذي يساعد صناعة الألبان الآن على منافسة الواردات التي تغرق أسواق البوسنة في أغلب الأحيان بمنتجات حاصلة على دعم كبير من البلدان المجاورة. ونتيجة لذلك، بدأ نصيب المنتجات المحلية في الأسواق المحلية لمنتجات الألبان في التزايد، كما زادت الاستفادة من الطاقات المحلية لمصانع الألبان. وكل هذه المبادرات في مجال السياسات أصبح لها تأثيرها الإيجابي قصير الأجل على دخل صغار المزارعين وعلى إضفاء الطابع التجاري على إنتاج المزارع الصغيرة. ولكن استدامة إجراءات الدعم وفرض الرسوم الجمركية في المستقبل مازالت مسألة قابلة للمناقشة.

ثالثا – الدروس المستفادة من تجارب الصندوق في القطر

43 - بدأ الصندوق عملياته في البوسنة والهرسك في عام 1996 عقب إبرام اتفاق دايتون للسلام. وساند الصندوق حتى تاريخه ثلاثة مشروعات في البوسنة والهرسك، أُقفل منها اثنان لإعمار المزارع في حالة الطوارئ، هما: مشروع إعمار المزارع – أنشطة إعادة تكوين القطعان [BA-408] ومشروع تعمير المزارع الصغيرة وتطويرها [BA-449]. ويسعى مشروع تنمية الإنتاج الحيواني والتمويل الريفي (BA-562) إلى وضع نموذج للإنتاج الحيواني للمزارع التجارية الصغيرة. وتتضمن الفقرات التالية عرضا موجزا للدروس التي استقاها الصندوق من خبرته في هذا البلد.

44 - **الروابط مع الأسواق.** من الجلي أن الجهود الرامية إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية تمثل عنصرا أساسيا وإن كان غير كاف لمكافحة الفقر الريفي. ولن تحقق تلك الجهود أثرا فعالا إلا في وجود سوق يمكن الوصول إليها ليتمكن المزارعون من تصريف إنتاجهم المتزايد بأسعار مجزية. ومن المرجح أن تبوء بالفشل الاستثمارات الزراعية التي لا تركز إلا على زيادة الإنتاج ولا تهتم بإقامة صلات مع الأسواق. وتنخفض أسعار المنتجات وتتكون نظم الإنتاج الاستهلاكي ويتدنى دخل الأسرة جراء العوامل التي تحد من فرص الوصول إلى الأسواق. وتشمل تلك العوامل انخفاض الإنتاجية بسبب تدني المهارات ذات الصلة، وتردي حالة البنية الأساسية، وقلة فرص الوصول إلى القروض، وتدني مستوى شبكات التجارة الريفية، وعدم كفاية الخدمات والمعلومات المتعلقة بالأسعار وإمكانات الأسواق ومتطلباتها. ويوفر مشروع تنمية الإنتاج الحيواني والتمويل الريفي ومرفق تيسير دخول المزارعين إلى الأسواق[3] قرائن مقنعة على أن تحسين الروابط مع الأسواق يمكن أن يسفر عن تحسين أسعار المنتجات الأولية وزيادة دخل صغار المزارعين. ويمكن تحسين تلك الروابط عن طريق تعبئة المنتجات من خلال نظام فعال لجمع الألبان، وشبكة من الطرق الفرعية لنقل الألبان، وصناعة فعالة لتجهيز الألبان. ويكمن التحدي في تعزيز إيجاد حلول للروابط مع الأسواق من خلال مبادرات القطاع الخاص والقيام في الوقت ذاته بالحد من الاستغلال، وحماية مصالح صغار المزارعين.

[3] انظر الفقرة 66 لمزيد من المعلومات عن مرفق تيسير دخول المزارعين إلى الأسواق.

45 - **التمويل الريفي.** تدل تجربة الصندوق بوضوح على أن الائتمانات تمثل آلية غير ملائمة وينبغي تفادي استعمالها في تمويل زراعة الكفاف في ظل الظروف السائدة في البوسنة والهرسك، ذلك أن تقديم قرض إلى مزارع الكفاف للحصول على بقرة أو بقرتين لا يحقق فائضا كافيا من الألبان يتجاوز حاجة الأسرة ويكون قابلا للتسويق. وفي تلك الظروف، تقل كثيرا التدفقات النقدية التي تكفي لسداد القروض.

46 - وبالنظر إلى تخلف حالة القطاع المصرفي، استند أول مشروعين إلى نموذج المصارف الإدارية (حيث لا تشترك المصارف في تقدير المستفيدين واختيار المقترضين، ولا تتحمل أي مخاطر ولا تحصل على مكافآت ملائمة). وثبت أن هذا النموذج غير مرض في تهيئة البيئة السليمة لإنشاء نظام ائتماني، وأسفر عن تدني مستويات السداد (أقل من 35%)، بما لا يكفي لمواصلة تنفيذ البرنامج الائتماني. وأما التدخلات اللاحقة المتعلقة بتقديم الائتمانات باستعمال نموذج المصارف التجارية المشاركة في إطار ترتيب القروض الفرعية (حيث يقوم المصرف باختيار المقترض ويتحمل المخاطر الائتمانية) فكان أداؤها أفضل بكثير. ولم يكن تصور مصارف القطاع الزراعي كقاعدة للمتعاملين قوياً في العمليات المبكرة، وافتقرت المصارف للإجراءات الملائمة للقروض الزراعية. وكانت أسعار الفوائد التي تفرضها تلك المصارف في كثير من الأحيان غير كافية لتغطية مخاطرها وتكاليفها. وتحقق المصارف حالياً الأهمية المتأصلة في الإقراض الريفي لحافظتها من خلال دعم المشروعات. وباتت قروضها ملائمة أكثر لاحتياجات المقترضين وقدرتهم على السداد، وتتراوح حاليا معدلات السداد بشكل عام بين 85 و90 في المائة.

47 - وتكشف تجربة الائتمانات الصغيرة التي نفذت مؤخرا في إطار مختلف برامج الجهات المانحة عن أنه يمكن تقديم القروض ذات التركيز التجاري التي تديرها منظمات مهنية مختصة إلى المقترضين الريفيين بضمانات منخفضة ومعدلات سداد مرتفعة (أكثر من 95%)، والوصول إلى الأشخاص الذين يعانون الفقر بشدة. وجرت عموما مواءمة منتجات القروض الائتمانية الصغيرة في البوسنة والهرسك بشكل جيد مع التدفقات النقدية للاستثمارات، وبذلك فإن من المستبعد أن تمس قدرة المقترضين على السداد. على أن قروض التمويل الصغير تكون عموماً قصيرة الأجل وترتفع أسعار فوائدها نسبيا ويتشكك كثير من المزارعين فيما إن كان يمكن لعوائد الاستثمارات الزراعية أن تدعم تلك الأسعار المرتفعة للفوائد.

48 - كما تدل التجربة على أنه لابد لعمليات الإقراض الزراعي الناجحة أن تغطي الاحتياجات التمويلية في كامل سلسلة القيمة المضافة للمشروعات التي تساند تطوير سلعة ما. وإضافة إلى ذلك، من المهم تطوير منتجات مالية ملائمة من القروض طويلة الأجل للاستثمار في المصانع والآلات (التأجير والتعميل) والتخفيف من المخاطر (التأمين) كيما تلبي احتياجات المتعاملين بدون تكبيدهم أعباء لا مبرر لها. بيد أن تلك القروض تمثل منتجات متطورة تتطلب استثمارات هائلة في تطوير المنتجات وتنويعها، وقد تتطلب إصلاحات قانونية.

49 - **خدمات الدعم الزراعي.** يمثل الأداء المنسق للخدمات البيطرية الوطنية، بما في ذلك دعم المختبرات، حلقة ضعيفة خطيرة في تنمية صناعة الثروة الحيوانية. وفي أعقاب توقف الأعمال العدائية الحربية، شرعت البلاد في برنامج كبير لاستيراد الحيوانات بغرض إعادة تكوين قطعان الحيوانات التي اجتاحتها الحرب، ولكن تردي حالة الخدمات البيطرية أثار مشكلة تتعلق بجودة وصحة الحيوانات المستوردة. وتشهد الحالة تحسنا في ظل ما يجري اتخاذه من ترتيبات لإصدار قانون بيطري وطني. وتم الانتهاء من خصخصة خدمات المراكز البيطرية في جمهورية

صربسكا، وهو ما أسفر عن تحسين الخدمة المقدمة إلى صغار المزارعين. على أن عملية الخصخصة في اتحاد البوسنة والهرسك لم تكتمل بعد، حيث يجري تشغيل المراكز البيطرية العامة على مستوى البلديات كخدمة ذاتية التمويل بينما تحتفظ الحكومة بملكية المرافق والمعدات. وبذلك فإن وضعها القانوني يكتنفه الالتباس ويحتاج إلى إيضاح. ويتوقع اتحاد البوسنة والهرسك الانتهاء من الخصخصة الكاملة في المستقبل القريب. وإضافة إلى ذلك، لا توجد أي وحدة وطنية للأمراض الوبائية ولا يوجد أي برنامج نشط لمراقبة أمراض معينة. وتعاني البلاد من تدني قدرتها على الاكتشاف المبكر لأمراض الحيوانات عبر الحدود، ووضع خطط احترازية مسبقة للاستجابة الفورية. وتفتقر البلاد إلى التسلسل والتنسيق الواضحين للمختبرات التشخيصية. وما لم تعالَج تلك المسائل فإنها قد تخل بوتيرة التحول من تربية الماشية على مستوى الكفاف إلى المستوى التجاري الصغير، ومن ثم عرقلة تحقيق الفوائد الاقتصادية للبرامج التي يساندها الصندوق.

رابعا – الإطار الاستراتيجي للصندوق

ألف – المهمة الاستراتيجية المخصوصة للصندوق والاتجاهات المقترحة

50 - أدى انهيار النظام الاشتراكي السابق والحرب التي أعقبت ذلك إلى تخريب المناطق الريفية ماديا واجتماعيا واقتصاديا، وأفضى إلى ضياع فرص العمل وتفشي الفقر، ودفع بسكان الريف إلى المناطق الحضرية بحثاً عن ملاذ آمن والتماساً لسبل البقاء. ومع حلول السلام، عاد سكان الريف إلى المناطق الريفية وباشروا زراعة الكفاف هرباً من الفقر. على أن ندرة الفرص الاقتصادية في المناطق الريفية تعرقل الإنعاش الريفي ويمكن أن تفضي إلى هجرة عكسية إلى المدن ما لم يتم التصدي لها.

51 - وتطورت عمليات الصندوق على مر الزمن، لتلبي الاحتياجات الناشئة في البلد. ويعترف التدخلان الأولان، وهما المشروع العاجل لإعمار المزارع–أنشطة إعادة تكوين القطعان، ومشروع تعمير المزارع الصغيرة وتطويرها، بالحاجة إلى مساعدات الطوارئ في بلد مزقته سنوات عديدة من الحرب. واستمر هذان المشروعان لمدة قصيرة، ركزا خلالها على استيراد الحيوانات وتوزيعها بسرعة في شكل مجموعات من مساعدات الطوارئ المؤلفة من بقرة واحدة أو خمسة أغنام على الفقراء والأسر المتضررة من الحرب. وأتاحت هذه المشروعات للفقراء فرصة الحصول على الغذاء، والحد بسرعة من الفقر الشديد الذي اجتاح المناطق الريفية في أعقاب الحرب، وساعدت على إنهاض اقتصاد الأسرة بسرعة من خلال إعادة رسملة المزارع الصغيرة المتضررة من الحرب. وأما التدخل الثالث، وهو مشروع تنمية الإنتاج الحيواني والتمويل الريفي فقد تجاوز الإغاثة في حالات الطوارئ واستحدث نموذجا قابلا للتكرار للإنتاج الحيواني المستدام على النطاق الصغير ويتسم بإمكانية ملموسة في إدرار الدخل. وقد آن الأوان لكي يستند برنامج الصندوق في البوسنة والهرسك إلى استراتيجية تطلعية وملائمة لاقتصاد يسعى إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بعد أن أضحت حالة الطوارئ ذكرى باهتة وبات من الممكن تطبيق نموذج ثبتت صلاحيته للتكرار في الإنتاج الزراعي التجاري لأصحاب الحيازات الصغيرة.

52 - وتعترف وثيقة استراتيجية الحد من الفقر بأن النمو الاقتصادي القوي الذي يفضي إلى إيجاد فرص للعمل يعد جوهرياً للحد من الفقر. وبالنظر إلى انخفاض الإمكانات الزراعية للبوسنة والهرسك، لا يمكن النهوض بالريف من

خلال الزراعة وحدها على الرغم من أنها ما زالت مهمة لسبل المعيشة في المناطق الريفية. وما تحتاجه البوسنة والهرسك هو استراتيجية شاملة للنهوض الريفي. وينبغي إيلاء الاهتمام إلى الاقتصاد الريفي الأوسع حيث يعتمد كثير من سكان الريف على أنشطة أخرى غير الزراعة كمصدر رئيسي للمعيشة. وإضافة إلى ذلك، فإن المزارع الصغيرة نسبيا التابعة للأفراد والأسر لا يرجح أن تعود على كثير من المزارعين بما يكفي من الدخل الذي يكفل لهم مستوى معيشيا يتجاوز خط الفقر. وييسر دعم الاقتصاد الريفي الأوسع بما في ذلك القائمون على تجهيز الإنتاج الزراعي على المستويين الصغير والمتوسط، ومقدمو الخدمات الزراعية، وغير ذلك من أنواع الزراعة المرتبطة بالأعمال التجارية الزراعية وغير الزراعية إيجاد فرص عمل غير زراعية على المستوى المحلي وتوفير بعض أفضل الفرص لحفز النمو وبناء الأسواق المطلوبة للحد من الفقر. كما سيقلل ذلك من الحاجة إلى النزوح القصير والطويل الأجل إلى المدن وإلى خارج البلاد.

53 - والغرض من وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية هذه هو أن تكون بمثابة إطار استراتيجي متوسط الأجل للصندوق في دعمه لتنويع الدخل وسبل المعيشة الريفية في السياق المزدوج للتغيير الاقتصادي في حالات ما بعد النزاع والانضمام للاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق، سيساند الصندوق، في جملة أمور، الاستغلال التجاري لإنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة وشتى الأعمال التجارية الريفية الأخرى القادرة على البقاء تجارياً، والأنشطة غير الزراعية المدرة للدخل (بما في ذلك الزراعة واستزراع الأسماك والسياحة الزراعية) باعتبارها "الدافع" الأكثر مصداقية لوضع استراتيجية للنهوض بالريف. وسوف تساعد زراعة الحيازات الصغيرة الموجهة نحو الاستغلال التجاري المزارعين المهتمين على زيادة كفاءة الزراعة وقدرتها على تحقيق الربح، ومن ثم زيادة الدخل الزراعي. وسوف تحفز تلك الاستراتيجية الاستثمار في الزراعة في الحيازات الصغيرة وتكوين روابط أمامية وخلفية، وزيادة عدد الوظائف الزراعية وغير الزراعية في المناطق الريفية، مما سيوفر بديلا للزراعة كمصدر للدخل. ومن أجل إضافة قيمة إلى تحقيق الأولويات المنصوص عليها في وثيقة استراتيجية الحد من الفقر، سيولي الصندوق اهتماماً خاصاً بمسألة استهداف فقراء الريف مستنداً في ذلك إلى منظور قطاعي فرعي واجتماعي اقتصادي مع التشجيع على تبني سياسات مناصرة للفقراء وتكوين شراكات تكميلية.

54 - ويوفر النهج القائم على سلاسل الإمدادات أفضل فرصة لإقامة روابط تجارية معززة بين صغار المنتجين والأسواق الخاصة. ويمثل ذلك منظوراً شاملاً لا يمكن التعامل معه بنجاح إلا من خلال نهج برنامجي يراعي الاحتياجات المتعددة للزراعة التجارية والإنتاج الأولي وما يتصل بذلك من جوانب الاقتصاد الريفي. ويتطلب هذا النهج: (i) استثمارات في تحسين الإنتاج والإنتاجية (وكذلك في البنية الأساسية)؛ (ii) سياسة ملائمة وإطاراً مؤسسياً يفسح المجال أمام خدمات دعم الإنتاج الجيدة الأداء، ونظام مالي ملائم، والتكنولوجيا والمعلومات، وترتيبات وروابط مجزية مع الأسواق، وفرص التدريب على الأعمال التجارية ونقل المهارات، وترتيبات تعاقدية قابلة للتنفيذ؛ (iii) شراكات تكميلية مع الشركاء الآخرين في التنمية من أجل تلبية الاحتياجات المتعددة للجهات الفاعلة المشتركة في مختلف أجزاء سلسة التسويق؛ (iv) بيئة منفتحة على التعلم يتم فيها إدراج التجارب في العمليات ويتم تكرارها وتوسيعها.

55 - وبالنظر إلى أهمية قطاع الثروة الحيوانية في سبل معيشة فقراء الريف، سيركز الاستغلال التجاري لإنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة في أول الأمر على إنتاج الألبان/اللحوم والغذاء/الأعلاف، ولكن سيجري توسيعه ليشمل

السلع الأخرى الخاضعة لإدارة سلسلة الإمدادات، مثل علف الماشية والبستنة. وتعد تربية حيوانات الألبان النشاط الرئيسي لسكان الريف، وهي تمثل الأولوية الاستراتيجية المحددة في وثيقة استراتيجية الحد من الفقر، وتنطوي على إمكانية هائلة في حفز القيمة المضافة للروابط الأمامية والخلفية القادرة على إنعاش اقتصاد البلد. وللتخفيف من حدة مخاطر تربية حيوانات الألبان/اللحوم المقترنة بالانفتاح الاقتصادي والتجاري المرتبط بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، سيتم أيضا تشجيع السلع والأعمال الريفية الأخرى لتنويع الدخل.

56 - وتعتبر منتجات الألبان والبستنة سلعاً ملائمة بدرجة كبيرة للتكامل الرأسي من خلال نهج سلسلة الإمدادات وذلك لأنها تتطلب تجهيزا وإضافة قيمة إليها قبل أن يتمكن المستهلكون من استعمالها. وفي حالة الألبان، يقوم عدد كبير من المنتجين بتسليم الألبان إلى وحدات التجهيز التي تضيف قيمة إلى المادة الخام وتعرضها في الأسواق. وتوفر وحدة التجهيز سوقا مضمونة للمنتج. ويحتاج القائمون على التجهيز إلى إمدادات موثوقة وسريعة من الألبان الجيدة. وبذلك فإن نجاح القائمين على التجهيز مرتبط بنجاح المزارعين. كما تربط سلسلة الإمدادات المنتجين والقائمين على التجهيز بعدد آخر من المشغلين والشركات والأفراد، مما يوفر خدمات أساسية لنجاح وكفاءة العمليات التي يقوم بها المنتجون (موردو المدخلات، ومربو وتجار الماشية، وموفرو الخدمات البيطرية، ومقدمو التمويل، وغيرهم) والقائمون على التجهيز (موردو المعدات والمواد، والناقلون، وتجار منتجات الألبان، ومقدمو التمويل، وغيرهم).

57 - وينطوي نجاح تحقيق الأهداف الاستراتيجية للصندوق في البوسنة والهرسك على ما يلي:

(أ) إرساء شراكات فعالة مع جميع الفاعلين والمانحين الذين يساندون تنمية الاقتصاد الريفي للبوسنة والهرسك من أجل تنسيق العمليات ومضاعفة التضافر والتكامل وتفادي ازدواجية الجهود وإهدارها. وتتسم الشراكات بأهمية خاصة في هذه الاستراتيجية من حيث النهج القائم على سلسة الإمدادات لأنها توفر الفرص لتحسين إدارة سلسلة الإمدادات. كما تتيح الشراكات للصندوق تركيز ما يقدمه من دعم على المجموعات المستهدفة التقليدية التي تحتل في العادة أدنى موقع من سلسلة الإمدادات، بينما قد يكون الشركاء أكثر عرضة لدعم الفاعلين الآخرين الذين يحتلون المستويات الأعلى من سلسلة الإمدادات؛

(ب) التأثير على سياسة الحكومة من حيث إصلاح بيئة العمل وتيسير تكوين مؤسسات تشاركية فعالة للاضطلاع بوظائف المناصرة والإنتاجية (رابطات المزارعين والاتحادات الائتمانية، وما إلى ذلك)؛

(ج) كفالة تعميم الشواغل المرتبطة بالمساواة بين الجنسين في صميم جميع الأنشطة المدعومة في إطار برامجه حتى تتاح للرجال والنساء فرص متكافئة في الاستفادة من تدخلات البرنامج.

باء – الفرص الرئيسية للابتكار وتدخلات المشروع

58 - سيركز الصندوق أنشطته في البداية على القطاع الفرعي للألبان/اللحوم وذلك لإبراز صورته وتحقيق أثر مستدام في نفس الوقت الذي يقوم فيه بالاستفادة من تجاربه الناجحة المعترف بها في البلد. وسوف تتمثل الأهداف ذات الصلة بالعمليات المقبلة في إطار هذه الوثيقة في بناء القدرات في مجال زيادة الإنتاج والإنتاجية، وتحسين ترتيبات التسويق، وإقامة روابط خلفية وأمامية من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومساندة تطوير التسويق، والاستجابة لقضايا التمايز بين الجنسين، ومشاركة الأشخاص من الجنسين.

59 - ويتمثل الابتكار الرئيسي لتلك المبادرات في تبني النهج القائم على سلسة الإمدادات من أجل تنمية إنتاج الألبان/اللحوم والأعلاف والبستنة. ويتطلب ذلك براهين على تقديم الدعم إلى القائمين على التشغيل في سلسلة إمدادات القيمة المضافة بأسرها بدءاً من المنتجين ووصولاً إلى المستهلكين، ويستلزم أن يشمل السكان المستهدفون أصحابَ المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتقدمين نسبيا ممن يشتركون في توفير خدمات دعم الإنتاج، والمدخلات، وجمع الألبان، والوساطة، والتجهيز، والتجارة. ومن الأساسي إدراج تلك المجموعات المستهدفة غير التقليدية من أجل تحسين فرص العمل وتهيئة أسواق توريد المدخلات وتصريف الإنتاج المطلوبة بشدة لتحقيق النمو والحد من الفقر في المدى البعيد.

60 - وفي إطار دعم الصندوق لتطوير سلسلة التسويق، هناك فرص مهمة لتقديم الخدمات المالية، لاسيما الائتمانات التي ترتبط بروابط محتملة مهمة مع العديد من عمليات الجهات المانحة، بما في ذلك عمليات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والاتحاد الأوروبي والوكالة الألمانية للتعاون التقني، والبنك الدولي.

61 - واكتسب الصندوق خبرة إيجابية كبيرة من عملياته في البوسنة. وفي مجال تطوير سلاسل الإمدادات، حقق مشروع تنمية الإنتاج الحيواني والتمويل الريفي، ومرفق تيسير دخول المزارعين إلى الأسواق نجاحاً كبيراً في إقامة روابط مع الأسواق ساعدت على الحد من الفقر بدرجة معقولة. وينطبق ذلك بصفة خاصة على رابطات المنتجين، ودورها في جمع الألبان وفي التعاون مع صناعة تجهيز الألبان في القطاع الخاص. وقد آن الأوان لتوسيع نطاق بعض تلك التجارب الناجحة في مساحة أوسع كثيراً خلال العملية المقبلة في إطار وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية تلك.

جيم – النطاق وإمكانات الشراكة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص

62 - في إطار مشروع تنمية الإنتاج الحيواني والتمويل الريفي، تعاقد الصندوق مع عدد من المنظمات غير الحكومية المحلية (معهد العلوم الاقتصادية ومؤسسة التنمية المستدامة) والدولية (الاتحاد اللوثري العالمي، والمنظمة الدولية للرؤية العالمية، والمنظمات الخيرية المسيحية الأرثوذكسية) لتقديم الدعم للبرنامج القطري فيما يتعلق بتقدير الاحتياجات وعمليات التخطيط القائمة على المشاركة، وبناء قدرات مجموعات المجتمع المحلي ورابطات المنتجين، ومساندة تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وكان الأداء التعاقدي للمنظمات غير الحكومية في أغلبية الحالات غير مرض وسارت وتيرة العمل ببطء وثارت منازعات على المدفوعات التعاقدية التي كانت تستند في كثير من الأحيان إلى المدخلات والمخرجات وليس إلى المنجزات. وثمة حاجة إلى ترشيد أطر التعاون مع المنظمات غير الحكومية في عمليات البرنامج، والأخذ بإجراءات التعيين الخاصة بالمنظمات غير الحكومية التي تركز بدرجة أقل على المساهمات المالية وتهتم أكثر بالقدرات والخبرات الإدارية والتقنية. وينبغي أن يركز شكل العقود المبرمة مع المنظمات غير الحكومية تركيزاً أكبر على الأهداف القابلة للتحقيق من حيث النتيجة والأثر والوصول إلى الغايات.

63 - ويوفر الأخذ بالنهج القائم على سلسة الإمدادات والسلع المتكاملة رأسيا في البرنامج القطري للصندوق فرصاً هائلة أمام الصندوق لإشراك القطاع الخاص الذي يمثل جهة التشغيل الرئيسية في الأجزاء العليا من سلسة إمدادات سلع الألبان/اللحوم. وفي إطار مشروع تنمية الإنتاج الحيواني والتمويل الريفي الجاري، حقق الاشتراك مع القطاع الخاص بعض النتائج المهمة. ودخلت المصارف التجارية المشاركة والمقترضون والقائمون على تجهيز الألبان في اتفاقات

ثلاثية توافق المصارف بمقتضاها على إقراض المزارعين لشراء الأبقار الحلوب. ويوافق المقترضون على بيع الألبان التي يحصلون عليها من تلك الأبقار إلى القائمين على تجهيز الألبان الذين لا يوافقون على سداد ثمن الألبان للبائع إلا في حساب لدى مصرف تجاري. وأدى ذلك إلى الحد من المخاطر التي تحيق بالمصارف وساعد على تحسين ربحيتها ورغبتها في مواصلة العمل في المناطق الريفية. كما يقدم بعض مجهزي الألبان الدعم لرابطات المنتجين في إدارة عملية جمع الألبان. وتشمل الفرص الأخرى التي سيجري استطلاعها لإشراك القطاع الخاص مستقبلاً زيادة الاستعمال الاستراتيجي للزراعة التعاقدية، وائتمانات الموردين، وتوفير الدعم التقني وإسداء المشورة من خلال الوساطة في صناعة التجهيز.

دال – فرص إقامة الروابط مع المؤسسات والجهات المانحة الأخرى

64 - **الشراكة.** عقب إبرام اتفاق دايتون–باريس، وافق المجتمع الدولي للمانحين على برنامج للأولويات في مجال التعمير بقيمة 5.1 مليار دولار أمريكي للفترة من 1996 حتى 2000. ومع قرب الانتهاء من عمليات التعمير بدأ تخفيض الدعم المقدم من الجهات المانحة تدريجيا. وقد اشتركت الجهات المانحة بدور مهم في عملية وثيقة استراتيجية الحد من الفقر، ولكن التعاون التشغيلي افتقر إلى الاتساق وكان دون المستوى الأمثل. وتتعاون منظومة الأمم المتحدة، لاسيما الوكالات التي لها حضور ميداني في البوسنة والهرسك، في إجراء تقدير قطري مشترك. ويشترك الصندوق بدور متزايد في تبادل المعلومات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى من خلال مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة، وما زال العمل جارياً في التجهيز للانضمام إلى منظومة الأمم المتحدة عن طريق تقديم منحة لدعم برنامج إنعاش سريبرينيتشا.

65 - ويبذل المانحون وشركاء التنمية جهوداً متزايدة في مواءمة مساعداتهم مع وثيقة استراتيجية الحد من الفقر. وتركز مساعدات الاتحاد الأوروبي بقوة على بناء القدرات في القطاع العام، والسعي إلى تنسيق التشريعات والمسائل المالية العامة والممارسات الأخرى مع الاتحاد الأوروبي. وتركز استراتيجية المساعدة القطرية الجديدة للبنك الدولي للفترة 2005–2007 على تحسين المالية العامة وتدعيم المؤسسات، وتعزيز نمو القطاع الخاص، وتحسين البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية. ويشمل المانحون الذين مازالوا يشتركون في الزراعة وما يرتبط بها من مشروعات صغيرة ومتوسطة البنك الدولي للإنشاء والتعمير (تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة)، وإيطاليا (اعتمادات ائتمانية)، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (تنمية القطاع الخاص وبناء قدراته وتمويله)، والسويد (الأعمال المصرفية/المالية، والائتمانات الصغيرة)، وألمانيا (الأعمال المصرفية/المالية، وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والقروض الصغيرة)، والمملكة المتحدة (تنمية القطاع الخاص، الأعمال المصرفية/المالية)، وسويسرا (الأعمال المصرفية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والقروض الصغيرة)، والنرويج (تنمية القطاع الخاص، والزراعة، والقروض الصغيرة). ويوجه المانحون الجانب الأعظم من مبادراتهم في مجال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والائتمانات الصغيرة إلى المناطق الحضرية والمتعاملين معها في المناطق الحضرية.

66 - وما زال التمويل المشترك يمثل الأداة الرئيسية التي يستعملها الصندوق في تعاونه مع الجهات المانحة الأخرى. وجرى تمويل العمليات المنفذة في البوسنة والهرسك تمويلاً مشتركاً من المؤسسة الدولية للتنمية وصندوق الأوبك. وتقدم الحكومة الإيطالية تمويلا من خلال منحة قيمتها 3 ملايين يورو لدعم إنشاء مرفق تيسير دخول المزارعين إلى الأسواق في منطقة البلقان. ويتمثل الهدف الاستراتيجي لمرفق تيسير دخول المزارعين إلى الأسواق في ربط المنتجين

الأوليين بالأسواق والمساهمة بذلك في الحد من الفقر الريفي. وتكمل موارد المرفق في البوسنة والهرسك الاستثمارات المنفذة في إطار مشروع تنمية الإنتاج الحيواني والتمويل الريفي الذي يسانده الصندوق لتحسين الروابط مع الأسواق في قطاع إنتاج الألبان عن طريق توفير الدعم التقني والاستثمارات في مجال إنتاج الألبان وجمعها، وبناء القدرات المؤسسية، وكذلك مساعدة صناعة الألبان من خلال تزويدها بالدعم التقني في مجال تطوير المنتجات، وإدارة إنتاج الألبان، وإنشاء ترتيبات للتعاون مع جهات التجهيز الإيطالية.

67 - ويجري أيضا استعمال الأموال التكميلية الإيطالية في إطار برنامج تعميم مراعاة التمايز بين الجنسين في أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثا وذلك لتوفير المساعدات التقنية اللازمة للتصدي للتمايز بين الجنسين وزيادة مشاركة المرأة في أنشطة البرنامج القطري. وبدأت البلاد تشهد جهوداً في التصدي لمسألة التمايز بين الجنسين ويجري تحقيق زيادة كبيرة في عدد النساء المستفيدات من البرنامج. وتستعمل حاليا أموال المنح لدعم رابطات النساء المشتغلات في إنتاج الألبان، وهو ما يساعد المرأة على أن تغدو عنصرا اقتصاديا فعالا في مجتمعها المحلي. وسوف تثبت زيادة تعميم مراعاة التمايز بين الجنسين وإتاحة فوائد المشروعات للنساء أهمية بالغة في التخفيف من مخاطر استغلال النساء المشاركات والاتجار بهن في البغاء. ويجري أيضا زيادة التكامل بين عمليات الصندوق وعمليات الجهات المانحة الأخرى، وهو ما يتجلى من خلال الدعم المقدم من مشروع ربط الأسواق الزراعية بالمنتجين الذي تموله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وكندا إلى بعض رابطات المنتجين التي تكونت في إطار مشروع تنمية الإنتاج الحيواني والتمويل الريفي.

68 - وتحول تركيز المانحين في الآونة الأخيرة عن الزراعة، خاصة مساندة الإنتاج الزراعي الأولي. ويعد الصندوق حاليا، بتركيزه على الفقر الريفي، أحد أهم الفاعلين في هذا القطاع. وعلى ضوء ذلك، قد تغدو إمكانات التمويل المشترك محدودة. ويمثل صندوق الأوبك شريكا استراتيجيا مستعدا للعمل في البلد. وفي ظل تزايد التركيز على الروابط مع الأسواق في هذه الاستراتيجية القطرية المقترحة، ستبذل جهود حثيثة لالتماس مزيد من التعاون مع إيطاليا (مرفق تيسير دخول المزارعين إلى الأسواق) والجهات المانحة الأخرى، خاصة الجهات المانحة المعنية بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومبادرات التسويق (بما في ذلك الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومؤسسة الائتمان الألمانية للإعمار، والاتحاد الأوروبي) من خلال التمويل المشترك أو عبر تحقيق التكامل والتضافر في عملياتنا المنفصلة. وإضافة إلى ذلك، يلتمس الصندوق مزيداً من التعاون مع الجهات المانحة ذات التفكير المتشابه في مجال حوار السياسات (بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، والجهات المانحة الثنائية) بغرض تبني سياسات لصالح الفقراء يكون من شأنها تهيئة بيئة تساعد أكثر على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وسوف يأخذ هذا التعاون شكل تبادل للمعلومات ومجموعات دورية للنقاش مع الجهات المانحة.

69 - **التنسيق داخل البلد.** على ضوء مختلف طرائق التمويل المشترك والخصائص والاختصاصات المحددة لمختلف الجهات المانحة، من الأساسي أن تضطلع الحكومة بدور الصدارة في كفالة التنسيق بين الجهات المانحة. وفي ظل تناقص موارد الجهات المانحة، تمثل وثيقة استراتيجية الحد من الفقر إطاراً متسقاً لمساءلة الحكومة والجهات المانحة، وتوفر فرصة عظيمة لتنسيق عمليات الجهات المانحة وكفالة زيادة التضافر/التكامل وتفادي الازدواجية والإهدار في تلك العمليات. وقد أنشئت مؤسسة جديدة، هي وحدة التخطيط الاقتصادي وتنفيذ استراتيجية التنمية متوسطة الأجل في البوسنة والهرسك لمتابعة تنفيذ وتحديث وثيقة استراتيجية الحد من الفقر، وبرنامج الاستثمار العام، وإطار الإنفاق

متوسط الأجل. ويمكن لهذه الوحدة أن تقوم بدور المنسق العام لعمليات الجهات المانحة. ويلتزم الصندوق على أية حال بالمشاركة النشطة في أي منتدى يتم الاتفاق عليه بشأن التنسيق بين المانحين.

هاء – مجالات حوار السياسات

70 – تشترك البوسنة والهرسك حاليا بدور كبير مع الاتحاد الأوروبي في تنفيذ الإصلاحات المؤسسية والسياساتية التي ستقربها من المعايير الأوروبية وتيسر تحقيق هدفها النهائي المتمثل في الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي. وعلى ضوء ذلك، يستقي الصندوق جدول أعماله في مجال حوار السياسات من تجربة مشروعاته، بما في ذلك البيانات المستمدة من نظام إدارة النتائج والأثر. وسوف يتحدد ذلك بدرجة كبيرة على ضوء الحاجة إلى إجراء تحسينات مستمرة في إطار السياسات القطاعية الذي يحتل فيه البلد مرتبة تقل عن 4 في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وتعزيز الجوانب السياساتية والمؤسسية المرتبطة بالأهداف الرئيسية للصندوق في البلد، والحاجة إلي تقوية قدرات المجموعات التي يستهدفها الصندوق في سياق تطبيق اللامركزية. وبذلك فإن جدول أعمال الصندوق في مجال حوار السياسات يشمل:(i) وضع أطر سياساتية وقانونية للمنظمات الريفية، بما في ذلك اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية ملائمة مفضية إلى تكوين منظمات المزارعين والمنتجين ورابطات الادخار والتسليف؛ (ii) إجراء حوار بين الحكومة ومنظمات القواعد الشعبية؛ (iii) الوصول إلى خدمات البحث والإرشاد الزراعي، لاسيما حتمية تحسين إطار توفير الخدمات البيطرية، ربما من خلال الانتهاء من خصخصتها.

71 – وتعتبر فرص الوصول إلى الخدمات المالية محدودة للغاية في معظم المناطق الريفية. ويدعم المانحون التمويل الصغير بقوة رغم توجيه أغلبية الموارد (87%) إلى عمليات الإقراض في المناطق الحضرية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الحضرية. ولذلك فإن هناك عدداً من منظمات الائتمانات الصغيرة التي تعمل في البلد ولكنها تقتصر على تقديم القروض ولا يسمح لها بحشد المدخرات. ويتسم الكثير من هذه المنظمات بأدائه الجيد في توفير القروض الصغيرة قصيرة الأجل بفوائد مرتفعة تكفي لتغطية تكاليفها المرتفعة نسبيا. على أن منظمات الائتمانات الصغيرة لن تحقق الاستدامة المالية بدون مواصلة ضخ أموال المانحين ذات التكلفة المنخفضة. ويمثل وضع إطار مؤسسي وقانوني يمكن مؤسسات التمويل الريفي الأعضاء من الازدهار وتحقيق الاعتماد الذاتي بنداً رئيسيا من بنود جدول أعمال الصندوق في مجال حوار السياسات في سياق مشروع تنمية الإنتاج الحيواني والتمويل الريفي الجاري تنفيذه. ويتقلد الصندوق، بموافقة المؤسسة الدولية للتنمية، زمام حوار السياسات مع الحكومة بغرض وضع إطار قانوني يتيح إنشاء رابطات التسليف والادخار ويسمح لها بأداء عملها. وأنشئت أفرقة عاملة لإعداد مشروع قانون بدعم من شركة استشارية متخصصة يمولها الصندوق بالأموال التكميلية الإيطالية. ومن المتوقع أن يصبح مشروع القانون جاهزا لعرضه على الهيئات التشريعية في مطلع عام 2006.

72 – وهناك جدول أعمال آخر لحوار السياسات مرتبط بتحسين الخدمات البيطرية. ويتطلب نجاح مبادرات الصندوق في تنمية سلسلة الإمدادات في القطاع الفرعي للثروة الحيوانية سلطة بيطرية وطنية متسقة ومترابطة ولها إطار قانوني واضح وسلسلة محددة من القيادة البيطرية وتقسيم للمسؤوليات بين الدولة والكيانات المعنية. وينبغي أيضا أن يشمل هذا الإطار دورا محدداً للقطاع الخاص في توفير الرعاية البيطرية والدعم المرتبط بخدمات الإرشاد في كافة أنحاء البلاد. ويمكن أن تمثل نافذة المنح القطرية أداة مفيدة في دعم جهود الحكومة في هذا المضمار.

واو – مجالات العمل لتحسين إدارة الحافظة

73 - تمخضت مبادرات الصندوق عن قدرات هائلة في مجال تنفيذ المشروعات في البلد، وهو ما من شأنه أن يوفر دعماً إيجابياً للجهود الرامية إلى تنمية القطاع الريفي في المستقبل. وتطلبت وحدات إدارة المشروعات موظفين من ذوي الكفاءة العالية الذين تمرسوا على هذا العمل ويتمتعون بمستوى طيب جداً من الأداء. كما يقوم الصندوق بتطبيق نظام إدارة النتائج والأثر، ودعم عمليات الرصد والتقييم القائمة على المشاركة، مما يعزز من قدرة الوكالات المنفذة على تشخيص النتائج أثناء التنفيذ واستعمال الإدارة القائمة على النتائج المحددة تحديدا جيدا لتوجيه خطط عمل المشروعات استجابة للمنجزات الملحوظة، والدروس المستفادة، والظروف المتغيرة. وفي عام 2004، ساند الصندوق تنظيم حلقتي عمل في البلد، إحداهما لتنقيح الإطار المنطقي لمشروع تنمية الإنتاج الحيواني والتمويل الريفي وتحديد مؤشرات نظام إدارة النتائج والأثر، والأخرى لوضع خطة لرصد وتقييم المشروع. ويُعد بناء القدرات في مجال التقديرات التحليلية والتعلم التوافقي ضروريا في سياق تحرير التجارة والتكامل مع الاتحاد الأوروبي. ويربط قياس الثروة الأسرية النسبية (من خلال مؤشر نظام إدارة النتائج والأثر فيما يتعلق بملكية الأصول الأسرية) بين ما يتم تحقيقه من أثر على الأسر المستهدفة وبين نواتج المشروعات والظروف القطاعية والاقتصادية الكلية. ولذلك يتوقع أن يمثل تطبيق نظام إدارة النتائج والأثر أداة مهمة يسترشد بها صانعو القرارات في مواجهة التحديات الناشئة التي تواجه التنمية الريفية في البوسنة والهرسك، وكفالة فعالية برامج وسياسات التنمية.

74 - وكانت عملية الصندوق في أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثا خلال العقد الماضي رائدة في تنفيذ عدد من الابتكارات في مجال إصدار صكوك ملكية الأراضي وتسجيلها، ونظم التمويل الريفي في القرى، وإدارة الري القائمة على المشاركة، والروابط مع الأسواق، وإدرار الدخل غير الزراعي. ويعترف الصندوق بما يحققه تقاسم المعرفة والخبرة المكتسبة بين المديرين والخبراء التقنيين من أثر على تنفيذ المشروعات في تلك البلدان. ويجري تنظيم تبادل للزيارات مع مشروعات الصندوق في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية مولدوفا حتى يتعرف موظفو المشروعات على تجارب التمويل الريفي الناجحة في تلك البلدان.

75 - كما ينفذ الصندوق، بدعم من ألمانيا، منحة لتعميم مراعاة التمايز بين الجنسين في أوروبا الشرقية والدول المستقلة حديثا، بما في ذلك البوسنة والهرسك. وفي إطار تلك المنحة، يحصل مشروع تنمية الإنتاج الحيواني والتمويل الريفي على أموال لصالح الأنشطة التكميلية التي تعزز إمكانية وصول المشاركين من الرجال والنساء على قدم المساواة إلى فرص التنمية والخدمات والموارد. وثمة قرائن قائمة بالفعل على أن هذه المبادرة تحقق أثراً فعالاً في تحسين فرص حصول النساء على ما تقدمه المشروعات من خدمات وما تحققه من فوائد.

زاي – إطار الاقتراض المؤقت وبرنامج العمل الجاري

76 - ارتبط الصندوق بقوة بجهود الحد من الفقر الريفي في البوسنة والهرسك منذ عام 1996 وأحرز مكانة معترف بها من خلال مساندته للإنتاج الحيواني لأصحاب الحيازات الصغيرة، وتوفير الدعامة الأساسية للاقتصاد الريفي. ويعد الصندوق حاليا أحد المساندين الرئيسيين لمبادرات الحد من الفقر الريفي في البلد. وفي ظل الإشراف عن كثب والمستويات الهائلة للدعم التقني المتاح من خلال مبادرة مرفق تيسير دخول المزارعين إلى الأسواق التي تنفذها

إيطاليا، يجري إحراز تقدم في بناء قدرات وفعالية المؤسسات التشاركية والروابط بين الأسواق وصناعة التجهيز. وبذلك يتمكن صغار المنتجين من اتخاذ وضع يتيح لهم تحسين الاستفادة من فرص الأسواق التي تزيد دخلهم وتوفر لهم فرص العمل المجزية. وتتوفر حاليا فرص توطيد الزراعة التجارية وتعزيز الروابط مع الأسواق وإتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص لأداء دور قوي في الحد من الفقر.

77 - ويبلغ التقدير العام للبوسنة والهرسك في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء 4.66 وهو ما يجعلها على رأس بلدان شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وباتت الآن مؤهلة لتصور **الإقراض الأساسي** بما قيمته 5.2 مليون دولار أمريكي كل ثلاث سنوات. فتصور **الحالة الأدنى** الذي قد ينشأ بسبب تدهور الإطار السياساتي والمؤسسي سيدفع تقديرات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء نحو الحد الأدنى البالغ مليونا واحدا من الدولارات الأمريكية سنويا، أي قرض قيمته 3 ملايين دولار أمريكي كل ثلاث سنوات، ولكن هذا التصور مستبعد بدرجة كبيرة بالنظر إلى الأداء القوي السابق والحالي للبلد، والتزامه الراسخ ورغبته القوية في الوفاء بمتطلبات الانضمام للاتحاد الأوروبي. والأرجح أن تسفر التحسينات الأخرى في الإطار السياساتي والمؤسسي، لاسيما ما يتعلق منها بالإطار السياساتي والقانوني للمنظمات الريفية والحوار معها عن تصور **الحالة الأعلى** الذي قد ينطوي على مستوى من الإقراض يتراوح بين 7 و8 ملايين دولار أمريكي على مدى السنوات الثلاث القادمة. وتتمثل الدوافع وراء هذا التصور الأعلى في تمرير قانون رابطات التسليف والادخار وتحسين مؤشر التمايز بين الجنسين في تقرير التنمية البشرية الذي تصدره الأمم المتحدة. وعند تجهيز مبادرات جديدة في إطار البرنامج القطري، سيجري استطلاع الفرص الأخرى لتعبئة موارد القطاع الخاص من خلال التمويل المشترك، خاصة من صندوق الأوبك والمؤسسات المالية الدولية الأخرى المعنية بقطاع الزراعة. وبالنظر إلى الحجم المحدود نسبيا لحافظة الموارد المتاحة للبوسنة والهرسك في إطار النظام الحالي لتخصيص الموارد على أساس الأداء، سيركز الصندوق على العمل مع الحكومة لتحسين الإطار السياساتي والمؤسسي الذي من شأنه أن ييسر تنفيذ البرنامج ويساعد على تحديد موارد الصندوق وتعبئتها من خلال الشراكات.

78 - ويتطلب النهج القائم على سلسلة الإمدادات الذي تروج له هذه الاستراتيجية تقديم دعم كبير للمؤسسات المحلية القائمة على المشاركة (رابطات المزارعين، ورابطات الادخار والتسليف، والمجموعات النسائية) في بناء القدرات وعمليات الرسملة التي تكون أكثر انفتاحا على تمويل المنح. وسيجري استكشاف نافذة المنح القطرية للصندوق والأموال التكميلية على السواء، خاصة زيادة التمويل الإيطالي استمراراً لمبادرة مرفق تيسير دخول المزارعين إلى الأسواق. وسوف تستعمل أموال القروض والمنح في آن واحد وسيتم تحديدها في مجموعة تدابير التمويل الخاصة بكل عملية أثناء عملية تصميم الاستثمار.

79 - كما ستستعمل أموال المنح القطرية والأموال التكميلية لدعم جدول أعمال حوار السياسات وتكوين الشراكات، لاسيما مواصلة توفير المساعدات التقنية في المسائل القانونية والتقنية المرتبطة بصياغة واعتماد قانون لرابطات الادخار والتسليف ودعم تحسين الخدمات البيطرية.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

BOSNIA AND HERZEGOVINA

Land area (km² thousand) 2002 1/	51
Total population (million) 2002 1/	4.11
Population density (people per km²) 2002 1/	81
Local currency	Convertible Mark (BAM)

GNI per capita (USD) 2002 1/	1 310
GDP per capita growth (annual %) 2002 1/	2.5
Inflation, consumer prices (annual %) 2002 1/	n/a
Exchange rate: USD 1.00 =	BAM 1.51

Social Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1996-2002 1/	2.5
Crude birth rate (per thousand people) 2002 1/	12
Crude death rate (per thousand people) 2002 1/	8
Infant mortality rate (per thousand live births) 2002 1/	15
Life expectancy at birth (years) 2002 1/	74
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n/a
Poor as % of total rural population 1/	n/a
Total labour force (million) 2002 1/	1.93
Female labour force as % of total 2002 1/	38
Education	
School enrolment, primary (% gross) 2002 1/	n/a
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2002 1/	5 a/
Nutrition	
Daily calorie supply per capita	n.a.
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2002 3/	10 a/
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2002 3/	4 a/
Health	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2002 1/	8 a/
Physicians (per thousand people) 2002 1/	1 a/
Population using improved water sources (%) 2002 3/	n/a
Population with access to essential drugs (%) 1999 3/	80-94
Population using adequate sanitation facilities (%) 2002 3/	n/a
Agriculture and Food	
Food imports (% of merchandise imports) 2002 1/	n/a
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2002 1/	473 a/
Food production index (1989-91=100) 2002 1/	n/a
Cereal yield (kg per ha) 2002 1/	3 277
Land Use	
Arable land as % of land area 2002 1/	14 a/
Forest area as % of total land area 2002 1/	45 a/
Irrigated land as % of cropland 2002 1/	0.4 a/

Economic Indicators	
GDP (USD million) 2002 1/	5 599
Average annual rate of growth of GDP 1/	
1982-1992	n/a
1992-2002	20.6
Sectoral distribution of GDP 2002 1/	
% agriculture	18
% industry	37
% manufacturing	23
% services	45
Consumption 2002 1/	
General government final consumption expenditure (as % of GDP)	n/a
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	n/a
Gross domestic savings (as % of GDP)	-13
Balance of Payments (USD million)	
Merchandise exports 2002 1/	950
Merchandise imports 2002 1/	3 425
Balance of merchandise trade	-2 475
Current account balances (USD million)	
before official transfers 2002 1/	-3 107
after official transfers 2002 1/	-2 139
Foreign direct investment, net 2002 1/	293
Government Finance	
Overall budget balance (including grants) (as % of GDP) 2002 1/	n/a
Total expenditure (% of GDP) 2002 1/	n/a
Total external debt (USD million) 2002 1/	2 515
Present value of debt (as % of GNI) 2002 1/	30
Total debt service (% of exports of goods and services) 2002 1/	7
Lending interest rate (%) 2002 1/	13
Deposit interest rate (%) 2002 1/	5

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* database CD ROM 2004
2/ UNDP, *Human Development Report*, 2000
3/ UNDP, *Human Development Report*, 2004

LOGICAL FRAMEWORK

Narrative Summary	Key Performance Indicators	Means of Verification	Critical Assumptions
Programme Goals:			
• Assist government with efforts to achieve the MDGs, specifically in terms of MDG 1 (Eradicate extreme poverty and hunger), MDG 3 (Promote gender equality and the empowerment of women) and MDG 7 (Ensure environmental sustainability) through a country programme for enhancement and diversification of rural livelihoods among 10-20% of rural poor households in a gender sensitive and environmentally sound manner.	• Reduction of general poverty headcount to EU average by 2015 • Increase in rural household asset ownership • Percentage of reduction in prevalence of child malnutrition (weight for age) • Incremental job creation • Increased participation of women in labour force, in executive positions and in politics and decision-making and a reduction of domestic violence against women • Reduction in proportion of households without access to potable water and in non-hygienic conditions	• Government and donor poverty statistics and survey results • Annual ongoing evaluation of panel of participants • Completion evaluations • Programme completion report	• Political stability maintained • Macroeconomic conditions improve • Government commitment to reform and support to market economy continues
Purpose: In support of PRSP objectives of: (i) developing rural areas, (ii) enhancing private-sector growth, (iii) increasing competitiveness of agriculture, and (iv) improving food self-sufficiency, to initiate a country programme focusing on the development of private-sector, smallholder, market-oriented agriculture (livestock, feed fodder & horticulture) and rural SMEs for value adding, income diversification and job creation.	• Percentage of production sold to processors • Number of farm enterprises providing products to processors • Change in bank and non-bank institutions' financing for smallholder agriculture • Change in bank and non-bank institutions' financing for SMEs	• Baseline and impact evaluation surveys • National statistics • Project reports • Processing enterprises records	• Conducive business environment to attract private-sector investment • Fair trade regime curtailing dumping of products from other countries

LOGICAL FRAMEWORK (CONTINUED)

Narrative Summary	Key Performance Indicators	Means of Verification	Critical Assumptions
Outputs: • Consolidate the satisfactory implementation of ongoing country programme (LRFDP, FFAM, gender mainstreaming grants (2), SRP grant and policy dialogue agenda) • commercialization of smallholder production using supply-chain approach through new programme of USD 6-8 million • strengthen market linkages in milk/meat industry and other commodities suited to value adding using grant resources (FFAM/other grant funds) • Active and reform-oriented policy dialogue focusing on establishment of appropriate legal framework that facilities good functioning of savings and credit associations and farmer organizations	• Efficient, productive and remunerative, market-oriented smallholder agricultural production • SMEs and marketing infrastructure established as basis of revival of rural economy. • Community institutions (producers' associations, SCAs and microproject committees) established, operational and meeting needs of rural communities, both men and women, for planning, implementing and managing own development. • Access by small farmers and SMEs to finance from sustainable rural finance agencies with wide outreach providing services in gender-sensitive way	• IFAD records • PCU/MIS • Processing industry records • Annual impact evaluation of panel of project clientele • PRAs and participatory monitoring and evaluations • Ongoing impact evaluation by panel of project clientele • Records of rural finance providers	• Adequate institutional and technical support with orientation to market economy and needs of smallholder farmers and entrepreneurs is forthcoming • Competent support services are available to farmers and SMEs • Appropriate legal framework for participatory rural institutions

STRENGTHS, WEAKNESSES, OPPORTUNITIES AND THREATS (SWOT) ANALYSIS

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities/Threats	Remarks
FBiH Ministry of Agriculture, Water Management and Forestry in Sarajevo RS Ministry of Agriculture, Forestry and Water Management in Bijeljina	• Since 1996, formerly part of Ministry of Food and Environment, significant public capacity created where very little existed	• Changing circumstances require changing mission consistent with operation of market-oriented economy and increased role of private-sector institutions • Limited operating budget • Limited management capacity	• With EC support, entity governments initiated restructuring of MoAs to strengthen capacity in main areas of responsibility: policy analysis, monitoring and enforcement of plant and animal health regulations, market information and stewardship of natural resources; transfer responsibility for veterinary services, and plant and animal breeding to private sector; train personnel and enhance capacity to fulfil new responsibilities; reallocate resources to reflect new roles	• Restructuring of Ministries of Agricultural with support from EU project EC/BiH/00/032
Agricultural Research and Extension	• Qualified pool of research staff	• Focus of pre-war extension service and research on state farms and lack of extension messages for small farmers • Focus on maximization of production rather than profits • Current lack of extension services • Lack of public resources for extension and research • Limited ability of farmers to pay for extension services	• With EC support, entity governments are re-establishing extension service • New strategy focuses on economic potential and constraints • Increase interaction with farmers and emphasize adaptive research and demonstration on farmer fields • Enhance institutional and human resource capacity and facilitate closer integration with European Union	• With EC support, network of extension service centres for private farmers created in 2001 throughout the country

STRENGTHS, WEAKNESSES, OPPORTUNITIES AND THREATS (SWOT) ANALYSIS (CONTINUED)

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities/Threats	Remarks
Veterinary Service	• Qualified pool of veterinarians supported by four regional institutes and laboratories	• Duties and responsibilities not consistent with operation of market-oriented economy and increased role of private-sector institutions • In FBiH, monopoly of government services on AI and animal semen still prevails • Limited private veterinary practice involvement	• Need to limit direct government involvement to: licensing of veterinarians and veterinary technicians, specification of minimum hygiene standards for enterprises processing animal products, minimum health and quality standards for domestic and imported animal products and conditions for import and export of live animals and animal semen, monitoring and enforcement of these regulations on national borders; and management of veterinary institutes • Support privatization of veterinary system and establish professional association to guide provision of veterinary services • Train technicians to perform AI and license trainees to perform these services on commercial basis • Remove monopoly control that veterinarians have over acquisition and sale of animal semen and provision of artificial insemination	• Very recently, State Veterinary Office covering both entities has been created and attempts are under way for establishment of State Phytosanitary Office. Exports to EU and other activities require existence of one institution to assume all relevant responsibility

STRENGTHS, WEAKNESSES, OPPORTUNITIES AND THREATS (SWOT) ANALYSIS (CONTINUED)

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities/Threats	Remarks
Agricultural cooperatives	• Good branch network Experience with small farmers	• Lost public confidence. Services offered not consistent with operation of market-oriented economy and increased role of private-sector institutions • Collapse of state and cooperative marketing institutions • Overstaffed	• Re-establish and restructure agricultural cooperatives and, where appropriate, support their development into private agri-business enterprises • Promote establishment of modern cooperative producer associations as vehicle for linking producers to marketing outlets and increasing marketed surplus	Restructuring process in progress. New entity cooperative laws passed in 2003
NGOs	• Strong NGO network • Solid previous history • Hands-on experience • Good social solidarity	• Weak resource base • Very few NGOs have achieved financial sustainability	• Develop partnerships for mobilizing and empowering rural communities and women in particular • Provide sustainable link between private sector and rural poor in terms of inputs and marketing opportunities for agricultural and agriculturally related output; facilitate use of modern technologies to supply technical support and extension, with view to optimizing costs	NGO services being used extensively by ongoing Livestock and Rural Finance Development Project
Private sector	• Good affinity	• Weak legal framework • Competition and constraints from public monopolies • Non-conducive public and government culture	• Declared donor and government policies in support of privatization • Encouraging institutional and legal framework developments • Multilateral and bilateral assistance in support of private-sector development	

APPENDIX IV

IFAD'S CORPORATE THRUSTS AS RELATED TO THE PROPOSED COUNTRY PROGRAMME

1. The thrusts of this COSOP are in line with IFAD's strategic framework objectives of enhancing the capacity of the rural poor and their organizations, improving equitable access of the poor to productive natural resources and technology, and improving access of the poor to financial services and markets. They are also in line with IFAD regional strategy for Central and Eastern Europe and the Newly Independent States (CEN) as it calls for supporting activities that are firmly associated with the five main thrusts of the regional strategy, namely institutional development to empower the rural poor, enhancing farm productivity, increasing opportunities for income diversification, enhancing market linkages and improving natural resource management.

2. The COSOP targets farming systems supporting large numbers of rural poor and gives an important role to women in the development process. It encourages the formation of community and user organizations such as cooperatives/producer associations, women's organizations, SCAs, and the building of their capacity as a means of enhancing ownership of resources – particularly land, project, social and infrastructure investments – and seeking to empower the new farmers through training and extension. It recognizes that the development of rural financial services is a fundamental precondition of sustainable economic growth and advocates support to the development of self-sufficient and sustainable community-based rural financial institutions. It also devotes attention to the creation of the linkages and financial services essential to fostering the development of new relationships between the private sector and small-scale producers.

3. The focus will be on assisting presently vulnerable rural inhabitants, including small farmers (both men and women) and the landless, to become viable commercial producers within the context of commodity supply-chain development. This approach would also require providing support to the small- and medium-sized processing industry and other rural entrepreneurs located on other parts of the commodity marketing chain, which would lead to the revitalization of the overall rural economy. This strategic focus is in line with national policies that see the development of rural areas and the commercialization of agriculture and its enhanced competitiveness as crucial factors in poverty reduction.

APPENDIX V

ACTIVITIES OF OTHER PARTNERS IN DEVELOPMENT – ONGOING AND PLANNED

Donor	Nature of Project/ Programme	Project/Programme Coverage	Status
IFC	• *Horizonte Enterprise Fund,* bringing in foreign strategic investors in large enterprise privatizations	FBiH & RS	Completed
EBRD	• *SME Finance*	FBiH & RS	Ongoing
IDA	• Local Initiatives II • Small-Scale Commercial Agriculture Development (Agriculture II) • Strengthening microfinance institutions • Community Development Project (support greater community participation in decision-making processes) • Forest Development and Conservation	FBiH & RS	Ongoing Ongoing Completed Ongoing Ongoing
SEED	• Capacity-building for SMEs and business enabling environment interventions	FBiH & RS	Ongoing
EU	• PHARE Programmes (1996, 1997, 1998) supplies of livestock and associated technologies • Restructuring Ministries of Agriculture • Extension Services Project • Provision of Rural Credit Facilities • Forestry Law • Counterpart Fund Management Design • Animal Identification Scheme • Veterinarian Supplies for Health Survey	FBiH & RS	Completed Completed Completed Completed Completed Completed Completed Completed
FAO	• Prepared with MOAs agricultural strategy papers • Soil resources inventory	FBiH & RS FBiH & RS	Completed Ongoing
USAID	• Linking Agricultural Markets to Producers	FBiH & RS	Ongoing
UNDP	• Support to mine clearance capacities	FBiH & RS	Ongoing
Government of Japan	• Agricultural Cooperatives • Agricultural mechanization • Medicinal and aromatic plants, collection and marketing	FBiH & RS FBiH & RS FBiH & RS	Completed Completed
Government of The Netherlands	• Supply of heifers and milking equipment • Meat processing plants	FBiH & RS	Completed Completed
Government of Germany	• Land Titles • Veterinary service • Selected agro-industries, restructuring database management and training • Legislative and political framework conditions for agricultural sector (cooperative law)	In 3 municipalities FBiH & RS Former state farm, Nova Topola, RS FBiH & RS	Completed Completed Completed Completed
United Kingdom	• Private-sector development • Banking and Finance	FBiH and RS	Ongoing
Norway	• Private-sector development • Lines of credit to private sector • Agriculture	FBiH and RS	Ongoing
Italy	• Agriculture • Lines of credit to private sector • SME development	FBiH and RS	Ongoing
Switzerland	• Agriculture and Forestry (wood) • Lines of credit to private sector • SME	FBiH and RS	Ongoing